جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

العنـــوان

ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري 2004 – 2014

إعداد الطالب:

خضراوي محمد الأمين

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور عجلان العياشي

نوقشت يوم : 2016/05/23

لجنة المناقشة:

– ولهي بوعلام ..... رئيسا

– عجلان العياشي .....مشرفا ومقررا

– الباهي مصطفى .....ممتحنا

السنة الجامعية:

2015– 2016

بسم الله الرحمن

الرحيم

شكر وعرفان

" وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب"

سورة الآية 88

وقال رسول الله صلى الله عليه سلم.« من لا يشكر الناس لا يشكر الله»

بعد شكر الله عز وجل الذي اعانني على اتمام هذا العمل، اتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور" **عجلان العياشي** "الذي تفضل مشكورا بقبوله الاشراف على هذا العمل، على ما قدمه لي من ارشادات و توجيهات قيمة كانت نبراسا ليعرف هذا البحث النور.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم.

كما لا أنسى ان اتوجه بالشكر الى الأصدقاء الذين ساعدوني على اتمام هذا ولو بكلمة مشجعة او لفتة طيبة فلهم مني افضل واسمى ما يعبر به المحسن اليه للمحسن والمتفضل عليه للمتفضل.

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي يوسف نفيسة

إلى أخي نجيب وزوجته

إلى أختي سلمى وبناتها منار و رزان وزوجها الصالح

إلى ابن عمي أكرم

إلى كل الأهل والأقارب

الى روح فقيد الدفعة "غلام محمود" رحمه الله

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي: زملائي وأصدقائي الأعزاء، إلى كل طلبة الماستر دفعة 2016/2015.

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي وغرسوا في قلبي ولم ينسهم قلمي

إلى كل هؤلاء و بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

محمد الأمين

الملخص بالعربية

ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر

دراسة حالة الجزائر-(2004-2014).

الملخص:

تعتبر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات قضية استراتيجية لاقتصاديات الـــدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي، وهذا راجع الى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلـــة النمو الاقتصادي، لما لها من أثر ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ،كما تعتبـــر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الأجنبي.

وباعتبار الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصـــدير، حيث يسيطر النفط على 97 %من اجمالي صادراتها، مما يجعل اقتصـــادها رهينـــا للأســـواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية.

الكلمات المفتاحية: ترقية الصادرات، ميزان المدفوعات، الصادرات خارج المحروقات

الملخص باللغة الانجليزية

Upgrade non–oil exports and their effects in improving the balance of payments in Algeria period (2004–2014)

Abstract:

Considered to upgrade exports outside hydrocarbons strategic issue for the economies of the oil-exporting developing countries at the present time sector, and this is due to the significant role it plays in driving economic growth, as they have a positive impact on the trade balance and balance of payments, as the sole financier of exports of the state foreign exchange considered.

As Algeria and other are from developing countries that suffer from unilateral export, where oil dominates 97% of the total exports, making its economy depend on foreign markets and fluctuations in the prices of these vital material.

Keywords: Upgrade exports, balance of payments, non-hydrocarbon exports

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	I
إهداء	II
الملخص	III-V
فهرس المحتويات	VII-V
فهرس الجداول	VIII
فهرس الأشكال	IX
فهرس الملاحق	V
قائمة الرموز	XI
مقدمة عامة	**أ- و**
الفصل الأول: الاطـار النظري للتصدير وميزان المدفوعات	
تمهيد	08
المبحث الأول: مـــاهية التصديـر	09
المطلب الأول: مفهوم التصديـر و أهميته وأهدافه	10
المطلب الثاني: أنواع الصادرات ومكانتها عند مختلف الاقتصاديين	11
المطلب الثالث: استراتيجية ترقية الصادرات	14
المبحث الثاني: عـوامل نجاح عملية التصدير	15
المطلب الأول: متطلبات التصدير	15
المطلب الثاني: دوافع التصدير	17
المطلب الثالث :الظروف المحيطة بنشاط التصدير	17
المبحث الثالث: أساسيات حول ميزان المدفوعات	19
المطلب الأول: مفهـوم ميزان المدفـوعات وأهميته	19
المطلب الثاني: تركيب ميزان المدفوعات	22
المطلب الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات	27
خلاصة الفصل	31

الفصل الثاني: آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات و واقع ميزان المدفوعات الجزائري	
تمهيد	33
المبحث الأول: معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات	34
المطلب الأول: مشاكل التصدير خارج المحروقات	34
المطلب الثاني: ضرورة ترقية الصادرات خارج المحروقات	37
المبحث الثاني: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات	39
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض العملة الوطنية	39
المطلب الثاني: إنشاء هيئات لترقية الصادرات خارج المحروقات	43
المطلب الثالث: الإجراءات التنظيمية لترقية الصادرات خارج المحروقات	49
المطلب الرابع: تشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة	53
المبحث الثالث: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري	57
المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري	57
المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري	58
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث : آثار الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائري	
تمهيد	66
المبحث الأول: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية	67
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	67
المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات الغير نفطية في الجزائر	72
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الغير نفطية في الجزائر	76
المبحث الثاني: آثار الصادرات خارج المحروقات على حسابات ميزان المدفوعات	77
المطلب الأول: آثار الصادرات خارج المحروقات على الميزان التجاري	77
المطلب الثاني: آثار الصادرات خارج المحروقات على ميزان رأس المال	82
المطلب الثالث: آثار الصادرات خارج المحروقات على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات	86
المبحث الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	87
المطلب الاول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة	88
المطلب الثاني: آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات	90

خلاصة الفصل	94
خاتمة عامة	99-96
قائمة المراجع	105-101
الملاحق	107

قائمة الجداول		
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	جدول ميزان المدفوعات	26
02	تطور قيمة الصادرات للفترة (2004-2014)	67
03	تطور قيمة الواردات للفترة (2004-2014)	70
04	هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية للفترة (2004-2014)	73
05	التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للفترة (2004-2014)	76
06	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2004-2014)	78
07	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات للفترة (2004-2014)	80
08	تطور حساب رأس المال للفترة (2004-2014)	82
09	تغطية رؤوس الأموال المهتلكة من الصادرات خارج المحروقات للفترة (2004-2014)	84

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2003)	60
02	تطور رصيد ميزان العمليات الجارية خلال الفترة (1990-2003)	61
03	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (1990-2003)	62
04	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2003)	63
05	تطور الصادرات الإجمالية للفترة(2004-2014)	68
06	تطور الصادرات بتطور أسعار النفط للفترة (2004-2014)	69
07	يبين تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2004-2014).	71
08	تطور الواردات بتطور صادرات المحروقات للفترة(2004-2014)	72
09	هيكل الصادرات الغير نفطية للفترة(2004-2014)	74
10	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2004-2014)	79
11	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة(2004-2014)	81
12	تطور حساب رأس المال للفترة (2004-2014)	83
13	تغطية رؤوس الأموال المهتلكة للصادرات خارج المحروقات للفترة (2004-2014)	85
14	تطور ميزان المدفوعات بالمحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة (2004-2014)	87

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(1990- 2003)	**107**
02	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة(2004-2014)	**108**
03	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة(2004-2014)	**109**
04	تطور الصادرات بتطور أسعار النفط للفترة (2004-2014)	**110**

قائمة الرموز

الرمز	معناه
CAGEX	La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations
APEX	L'Assemblée nationale de promotion des exportations
CACI	Chambre Algérienne de Commerce et d'industrie
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Exterieur
SAFEX	Société Algérienne de Promotion Du Commerce
C.E.A	Club Économique Algérien
ANEXAL	Association Nationale Des Exportateurs Algériens
ISO	International Organization for Standardization
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée
V.F	Versement Forfaitaire
T.A.P	Taxe sur l'activité professionnelle

مقدمـة

تمهيد :

في ظل اقتصاد عالمي يتميز بالانفتاح وقوة المنافسة من خلال نشاط التبادل التجاري بين الدول ، نجد كل دولة مهتمة بتطوير اقتصادها من خلال جمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة عن طريق تطوير الصادرات، لذا عملت مختلف البلدان على تطوير نشاط الصادرات من خلال اتخاذ اجراءات وتدابير بهدف تنشيط وتطوير اقتصاداتها.

لذا أصبحت الصادرات اليوم وسيلة من وسائل دفع عجلة النمو، ومن ثم تحقيق الهيمنة الاقتصادية عند الدول المتقدمة، عكس ذلك عند الدول النامية والتي تشهد صادراتها اختلالا وتدنيا مخيفا الأمر الذي صعب عليها التقدم والقدرة على غزو الأسواق الخارجية.

تعد الجزائر من البلدان التي اهتمت منذ الاستقلال بقطاع الصادرات وحيدة الجانب المرتكزة أساسا على المحروقات دون غيرها، حيث تتميز صادرات الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع في الانتاج السلعي وانما التنوع في الطلب المستوردة ، فصادرات المحروقات تحقق أكبر نسبة من ايرادات الدولة والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط ، الأمر الذي أوقعها في أزمة خانقة نهاية الثمانينات، ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية أواخر الثمانينات، اضطرت الجزائر إلى إعادة النظر في وضعية الصادرات وتغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات الغير نفطية، غير أن سياسة التصدير الجزائرية وجدت عدة عوائق، منها المديونية، عجز في ميزان المدفوعات وكذا عجز في الميزان التجاري.....الخ . مما أدى بالجزائر بالاستنجاد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشراتها الاقتصادية المختلفة من اجل التخلص من تحكم ايرادات المحروقات.

أولا: إشكالية البحث

ومما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الاشكالية التي سوف نحاول الاجابة عنها من خلال طرح الاشكالية التالية:

- ‹‹ إلى أي مدى تساهم الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر ؟ ›› .

❖ **من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:**

1- ما هي مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين ؟

2- ما هو ميزان المدفوعات ؟

3- فيما تتمثل آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

4- ما هي أثار ترقية الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

1- نجحت الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات .

2- تعاني الجزائر من صعوبات اقتصادية ترجع لاعتمادها بالأساس على الريع لنفطي.

3- حققت الصادرات خارج المحروقات تغطية كاملة للواردات الجزائرية.

ثالثا: أهمية البحث

تأتي أهمية دراسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هذا من جهة ، ومن جهة ثانية خطورة الموقف الذي تعرفه الجزائر في اعتمادها الشبه كلي على الصادرات النفطية، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تحدث من جراء تراجع اسعار النفط.

رابعا: أهداف البحث

تكمن اهداف هذ البحث في مجموعة من النقاط يمكن ذكر اهمها :

- ✓ ابراز دور الصادرات خارج المحروقات في تحسين ميزان المدفوعات.
- ✓ معرفة الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في اطار تنويع وترقية الصادرات .
- ✓ معرفة التركيبة الصادرات الغير نفطية في الجزائر.
- ✓ ابراز مدى خطورة الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

يعتبر هذا الموضوع من انشغالات الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وامكانياتها لتحقيق هدف ترقية الصادرات خارج المحروقات باتخاذ الاجراءات اللازمة لفك الارتباط بالبترول و ذلك لعدم الاستقرار الدائم لأسعاره في الأسواق الدولية، و كذلك السير نحو ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وكذلك معرفة حالة مستقبل الاقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية في حالة انخفاض أسعار البترول.

خامسا: الدراسات السابقة

- قسوم ميساوي الوليد، دراسة قياسية اقتصادية للصادرات الصناعية في الجزائر من 1978-2006 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة بسكرة ، 2007-2008.

قام بالتطرق الى التجارة الخارجية والتصدير من الناحية النظرية ثم تطرق الى اجراءات التصدير في الجزائر مع الحديث على بعض تجارب الدول النامية في مجال التصدير ثم اجرى نموذج قياسي بين المتغيرات المستقلة وهي سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام والمتغير التابع وهو الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة من 1978-2006.

- بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر(2000-2010)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، السنة الجامعية2012/2011.

قامت بالتطرق في الفصل الأول إلى موضوع التجارة الخارجية من حيث المفهوم و النظريات المفسرة لها، بالإضافة إلى موضوع التصدير من حيث المفهوم ,دوافع التصدير والتعرض إلى عوامل نجاح هذه العملية و أخيرا اشرنا إلى أهم مؤشرات الصادرات.

وفي الفصل الثاني تطرقت إلى مراحل التجارة الخارجية في الجزائر و الإطار التحفيزي المسطر من طرف الدولة الجزائرية لدفع الصادرات خارج المحروقات ,بالإضافة إلى عرض بعض الإحصائيات المتعلقة بهيكل الصادرات الجزائرية لفترة (2000-2010)

أما في الفصل الثالث استعرضت مراحل الصناعة الجزائرية و ركزت على هيكل الصادرات الصناعية خارج المحروقات من حيث المنتجات و التوزيع الجغرافي. وأخيرا فيالفصل الرابع عالجت فيه أهم المشاكل التي تعرقل التصدير خارج المحروقات بصفة عامة والصادرات الصناعية خاصة مع محاولة عرض أهم أساليب المعالجة.

- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، السنة الجامعية 2012–2013.

تطرق فيه إلى الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة وإلى مسار تحريرها وإلى التصدير في الفكر الاقتصادي ،ثم أجرى دراسة احصائية قياسية واستبيانيه لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- بروك داودي، تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، دراسة قياسية على الجزائر خلال الفترة 1967-2006 ،مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2007-2008.

تطرق فيها الى الاطار النظري للتجارة الخارجية والسياسة التجارية وتأثير التجارة الخارجية على الجوانب المختلفة للاقتصاد الوطني مع الحديث على مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاوربية والمنظمة العالمية للتجارة، وفي الدراسة التطبيقية قام بإجراء نموذج قياسي يضم المؤشرات التالية الناتج الداخلي الخام، حجم الاستثمارات ، الواردات، سعر الصرف، الصادرات، معدل التضخم.

قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات(2000-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، السنة الجامعية 2014/2013.

تطرقت في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وفي الفصل الثاني تناولت واقع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر، أما الفصل الثالث فجاء بعنوان أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائر بحيث تعرضت في مبحثه الأول أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحرقات على الميزان التجاري و في المبحث الثاني إلى أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحرقات على حساب رأس المال من خلال وختمت في الأخير بدراسة الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية

سابعا: حدود الدراسة

تم تحديد الفترة من 2004 إلى غاية 2014 بالنسبة لدراسة ميزان المدفوعات الجزائري و أثار الصادرات خارج المحروقات عليه.

ثامنا: منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للصادرات وميزان المدفوعات و عند إبراز أهم الإجراءات المتبعة في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر مع الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات وميزان المدفوعات في الجزائر.

تاسعا: هيكل البحث

لقد قسمنا موضوعنا هذا إلى ثلاث فصول، تعرضنا في:

الفصل الأول إلى الجوانب النظرية للتصدير وميزان المدفوعات، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التصدير وجميع الجوانب المتعلقة به أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى عوامل نجاح عملية التصدير والظروف المحيطة بها، أما في المبحث الثالث فكان لميزان المدفوعات الذي تعرضنا فيه إلى أهميته وتركيبه.

أما **الفصل الثاني** الذي كان بعنوان آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات و واقع ميزان المدفوعات الجزائري فتناولنا في مبحثه الأول معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى مختلف الإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بالصادرات غير النفطية أما في المبحث الثالث فقمنا فيه بأخذ نظرة عن وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003).

و أخيرا **الفصل الثالث** بعنوان آثار الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال دراسة وضعية الصادرات الجزائرية في المبحث الأول، ثم قمنا بدراسة أثار الصادرات خارج المحروقات على مختلف حسابات ميزان المدفوعات، ثم ختمنا هذا الفصل وبحثنا بدراسة الأثار المحتملة على ميزان المدفوعات الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

عاشرا: صعوبات البحث

- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي اعتمدنا على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والرسائل والأطروحات بالإضافة إلى الإلكترونية.
- تضارب الإحصائيات بمختلف مصادرها.
- ضيق الوقت مقارنة بتشعب الموضوع.
- صعوبة فهم هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الجزائري بسبب أن الواقع المعاش يختلف عن الجانب النظري

الفصل الأول:

الإطـار النظري للتصدير وميزان المدفوعات

تمهيد:

التصدير من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة ، حيث لم يخلو مذهب أو مدرسة اقتصادية من تناول العلاقات الاقتصادية القائمة أساسا على عملية التصدير، لما تلعبه الصادرات من دور كبير في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من آثار إيجابية على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات فضلا عن الدخل الاجمالي للدولة بالإضافة إلى أن الصادرات تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الصعبة التي من خلالها يتم الانفاق على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، فموجب الصادرات تتمكن الدولة من تصريف فوائضها من النتاج المحلي مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الانتاج ومن ثم في التكاليف.

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي جعل جميع اقتصاديات دول العالم تسعى إلى تنويعها و خاصة الدول النامية.

ونتناول في هذا الفصل ماهية التصدير في المبحث الأول ثم عوامل نجاح عملية التصدير في المبحث الثاني، أما في الأخير سنتطرق إلى ميزان المدفوعات .

المبحث الأول: ماهية التصدير

لا يمكن لأي دولة أن تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، ومهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة إلى تصريف جزء من منتجاتها إلى دول أخرى مقابل استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، ويعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت الدول تعتمد عليها قصد تحقيق ميزان تجاري رابح.

المطلب الأول :مفهوم التصدير و أهميته و أهدافه:

وفيما يلي سنتناول أهم الجوانب المتعلقة بموضوع التصدير باعتبار أهميته في اقتصاد أي دولة تسعى إلى النمو والتطور وتحقيق الرفاهية لمجتمعها.

أولا: مفهوم التصدير:

إن نشاط التصدير و عنصر الصادرات عنصران يخدمان موضوع واحد هو عملية التصدير، و في هذا الصدد نجد مجموعة هامة من المفاهيم التي تناولت نشاط التصدير و الصادرات، منها:

التعريف الأول :يعرفه فؤاد مصطفى محمود بأن التصدير " هو بيع سلعة معينة من مراكز انتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من حد الأسواق التي تحقق السلعة فائضا في إنتاجها إلى سوق آخر تمثل فيه نفس السلعة جزء من احتياجاتها" [1].

التعريف الثاني: التصدير هو" عملية من شأنها تسمح لأي دولة كانت عن طريق الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، المحليين أو الأجانب العاملين فيها وفق قانون الاستثمار والتجارة بتجسيد تدفقات متنوعة صادرة منها تعبر حدودها إلى الدول الأخرى-كأسواق دولية- من أجل تحقيق أهداف كثيرة"[2].

[1] – محمد فؤاد مصطفى، التصدير والاستيراد علميا وعمليا،ط2، دار النهضة العربية،القاهرة،1993، ص235.

[2] – فارس فضيل ،التسويق الدولي مفاهيم عامة، مطبعة الإخوة ألموساك،الجزائر،ط1،2010،ص209.

من خلال التعاريف السابقة يمكن طرح التعريف التالي:

التصدير هو بيع المنتجات الوطنية بمختلف أنواعها من سلعية و خدماتية و معلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية، إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات، من أرباح وعملة أجنبية وتوسيع النمو الاقتصادي وانتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها [1] .

أما بالنسبة للصادرات، فقد عرفت كما يلي:

التعريف الثالث: : "تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج"[2].

التعريف الرابع: تعرف الصادرات على أنها " :مجموع السلع و الخدمات المباعة في الأسواق الخارجية و يضيف أن مداخيل رؤوس الأموال تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقية للمستثمرين الأجانب "[3] .

ثانيا: أهمية التصدير:

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول فهو:

- يعتبر أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، ووسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة.
- الطريقة المثلى لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة.
- وأهميته مرتبطة أيضا بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق.
- زيادة الصادرات تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا ما بين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب إن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول[4].

---

[1]– بن جلول خالد ، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1970–2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، ص97.

[2]– دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي، مجلة تنمية الرافدين، العدد 86،جامعة الموصل،2007،ص131.

[3]– بن يوسف حسينة ،ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر(2000–2010)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،جامعةالجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2011، ص23.

[4]– وصاف سعيدي، نحو استراتيجية فعالة في قطاع التصدير، الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20و21أفريل2004، ص2.

ثالثا: أهداف التصدير:

تتمثل أهداف التصدير فيما يلي:

1- الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية وهي:

تجاوز السوق الوطنية ، التكيف مع المنافسة، التواجد في السوق الدولية وتوزيع المخاطر جغرافيا.

2-الأهداف المرتبطة بالجانب المالي هي:

الزيادة في رقم الأعمال، رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية، رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة، تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3-الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة، استغلال الامتيازات المتوفرة، خفض الكلفة الانتاجية، رفع من جهود البحث والتطوير[1].

المطلب الثاني: أنواع الصادرات ومكانتها عند مختلف الاقتصاديين

أولا-أنواع الصادرات:

يمكن تقسيم أنواع الصادرات إلى ما يلي:

1-الصادرات المنظورة: وهي التي تضم السلع و البضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى مقيمين في دولة أخرى، و تنتقل عبر الحدود و تسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت نظر رجال إدارة الجمارك عبر الحدود، حيث يمكن مشاهدتها، معاينتها و إحصائها في السجلات[2].

2- الصادرات غير المنظورة: تشمل مختلف الخدمات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة أخرى، مثل خدمات النقل، السياحة، التأمين، الدراسة، العمل، العلاج بالخارج...الخ و كذلك خروج رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج، النفقات الدبلوماسية، نفقات البعثات، مدفوعات البريد و الهاتف، إيجار الأفلام و خدمات أخرى .تسمى أيضا بالصادرات غير المرئية.

و بالعودة إلى ميزان المدفوعات ، نجد عناصر كثيرة مكونة للصادرات من هذا النوع وهي:

- الهبات و باقي المعاملات الوحيدة الجانب كالتحويل لمدخرات العمال الأجانب للخارج.

[1]- بن يوسف حسينة، مرجع سبق ذكره ، ص25 .

[2]- مرجع نفسه، ص25.

- حركة رؤوس الأموال على المدى القصير، أي القروض قصيرة الأجل التي تمنح للخواص في الخارج و ديون البنوك الوطنية مع الخارج.

حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل و تتمثل في القروض طويلة الأجل و استثمارات المحفظة و الاستثمار المباشر[1].

3-الصادرات المؤقتة :هي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها. ومن بينها المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو الصالونات الدولية، المواد، الأجهزة و آلات الأشغال الضرورية للقيام بمهمات عمل بالخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن، بالإضافة إلى الأجهزة أو الآلات المرسلة إلى الخارج لإصلاحها ...الخ[2].

4-الصادرات النهائية: تضم السلع و الخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية أي لا رجعة فيها فتنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالالتزامات المتعاقد عليها مع المستورد بتسليمها له، و مثال على ذلك نجد : سلع و خدمات مباعة للخارج والهبات المالية الممنوحة للخارج[3].

ثانيا- مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين:

يرى المفكرين الاقتصاديين أن نشاط التصدير ذو أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات وأهميتها:

1-الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة (الثروة) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وان تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، واعتبر التجاريون ان تحقيق فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج[4].

[1]- مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]-الوليد قسوم ميساوي، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2007،ص14.

[3]- المرجع نفسه،ص14.

[4]-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث العدد1،جامعة ورقلة،2002، ص6-7.

وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

2- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، و أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ، حيث تناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر الاقتصادي لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو[1].

ثالثا: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، أما"Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز

[1]-المرجع نفسه، ص7.

وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة –وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية تتصف بعدم المرونة – ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع المواد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[1].

المطلب الثالث: استراتيجية ترقية الصادرات

تلعب استراتيجية ترقية الصادرات دورا بارزا في تطوير التجارة الخارجية، سواء من حيث الكم و النوع، فهي من خلال سياستها الهادفة وهياكلها الأساسية تسعى لتنمية وتنويع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي إلى استقرار مداخيلها ونموها .

أولا: مفهوم ترقية الصادرات

يقصد بترقية الصادرات تشجيع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة انتاجية مرنة عن طريق اتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها ومحاولة ملائمتها مع الأسعار العالمية، و اجراء الدراسات التسويقية التي يمكن خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الانتاج بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الانتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع ظروف الدولة[2].

[1] –المرجع نفسه،ص8.

[2] –وصاف سعيدي، التجارة الالكترونية كأداة لتنشيط الصادرات، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،جامعة ورقلة،يومي22و23 أفريل2003،ص91.

ثانيا: مفهوم استراتيجية ترقية الصادرات

تعرف استراتيجية ترقية الصادرات على أنها تنفيذ مجموعة من الاجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير في كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الاستراتيجية في التجارة الخارجية بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو اعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير ، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا مما يؤهلها الى المنافسة بهذه الأسواق، فهذه الاستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج على عكس التعريفة الجمركية ونظام الحصص اللذان يزيدان من قدرة المنتوج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية[1].

المبحث الثاني: عوامل نجاح عملية التصدير

أي مؤسسة ترغب في القيام بالتصدير يجب عليها التساؤل عن وضعيتها و استراتيجيتها المتبعة لخوض غمار هذه التجربة، و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى معرفة متطلبات هذه العملية و الظروف التي تقع ضمنها و نختمها بتقديم أهم المؤشرات المتبعة في معرفة الدور الفعلي للصادرات في اقتصاد أية دولة.

المطلب الأول :متطلبات التصدير

من جملة هذه المتطلبات نجد مجموعة من الخدمات التي تحتاجها عملية التصدير للقيام بوظائفها نجد منها:

1-التمويل :تحتاج المؤسسات قبل الخوض في تجربة التصدير، إلى إمكانيات مالية خاصة بها و في بعض الأحيان يتعدى ذلك الإمكانيات الذاتية و تلجا إلى العالم الخارجي للقيام بالعملية من خلال مجموع المبالغ المالية التي تمنحها البنوك الوطنية و الخارجية أو الهيئات المالية الأخرى في شكل قروض[2].

[1]- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية ،2010،ص90.

[2]-بن يوسف حسينة، مرجع سبق ذكره ص29.

2-التأمين :إن عملية التصدير تكون عرضة إلى مجموعة من المخاطر و هذا الأمر يستوجب على المصدر الاحتياط لها و ذلك عن طريق تحويل مجموع هذه المخاطر إلى مؤسسات مختصة تعرف بمؤسسات التأمين.

3-النقل :تلعب وسائل النقل دورا أساسيا في مجال التصدير من حيث أنها تسهل هذا النشاط بنقل السلع و البضائع من دولة إلى أخرى، وهناك العديد من طرق النقل البري منه الجوي، البحري و النقل بالسكك الحديدية دون إهمال دور عامل الزمن، ففي بعض الأحيان نجد أن المستورد يهتم باستلام السلع في اقرب الآجال الممكنة، لأجل ذلك يتوجب على مؤسسات النقل الاحتياط لعامل الزمن أكثر من غيره من العوامل.

4-الجباية :يلعب النظام الجبائي دورا مهما في النشاط الاقتصادي كونه يمثل أداة الدولة، التي تستعمل لإنعاش نشاط التصدير بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على عملية التصدير أو بالعكس لإحجامه بالرفع من هذه النسب، و هذا تبعا للسياسة التجارية المتبعة.

5-الجمركة :تخضع عملية التصدير لعملية الرقابة و المتابعة و التنظيم من قبل إدارة الجمركية، بتطبيق الإجراءات اللازمة لكل عملية وفقا لأنظمة التصدير المعمول بها، حيث نجد أن الخدمات الجمركية احد الركائز الأساسية لقيام نشاط التصدير.

6-العبور :إن انتقال السلع من المصدر إلى المستورد يمر بطريقتين ، هما [1]:

- **الطريقة الأولى** : و هي الطريقة المباشرة، يعني ذلك أن المؤسسة هي التي تتولى و تقوم بعملية التصدير دون تدخل أي طرف أخر.
- **الطريقة الثانية:** أي الطريقة غير المباشرة، تستعمل في اغلب الأحيان و تكون فيها عملية التصدير عن طريق مؤسسة العبور للتصدير و الاستيراد، فهي مؤسسة مختصة و موكلة لهذه المهام حيث تقوم بالإجراءات اللازمة مع الأطراف المعنية بالعملية.

[1]-المرجع نفسه،ص30.

المطلب الثاني: دوافع التصدير

يمكن تلخيص دوافع التصدير فيما يلي:

- تهدف سياسة التوجه نحو التصدير من أجل توفير الاحتياجات من العملات الأجنبية وتسديد المديونات الدولية وتحقيق فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومن ثم خلق فرص للتوظيف والقضاء على البطالة وتوفير التكنولوجيا المناسبة وتحسين القدرة التنافسية[1].
- اقتناص الفرص التصديرية في العالم وتحقيق خطوط متكاملة من المنتجات التصديرية.
- متابعة العملاء والمستهلكين في أسواق التصدير.
- فتح فروع للمنتجين المصدرين و تحقيق تنوع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر.
- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في العالم.
- استغلال الفروق بين دورات حياة المنتجات في أسواق التصدير والتخلص من الفوائض الانتاجية.
- صغر السوق المحلية وعدم قدرتها على استيعاب السلع المنتجة محليا[2].

المطلب الثالث: الظروف المحيطة بنشاط التصدير:

يرتبط التصدير بمحيط داخلي و خارجي، يتأثر و يؤثر فيه، وترتبط العوامل المؤثرة عليه بظروف اقتصادية خارجة عن نطاق المؤسسة المصدرة و بظروف مرتبطة بها من حيث تنظيمها، نوعيتها و قدراتها على المنافسة، و تكون أيضا مرتبطة بطبيعة العلاقات مع الدول المتعامل معها و التي بإمكانها أن تؤثر إما سلبا أو إيجابا على حجم المعاملات التجارية، و يمكن تلخيص هذه الظروف كما يلي :

1-الظروف الاقتصادية :إن الظروف الاقتصادية منها الداخلية و الخارجية ,لها تأثير كبير على المعاملات التجارية بين الدول أطراف التبادل، و ينظر إليها من عدة زوايا منها[3] :

[1]-فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية،الاسكندرية،2008،ص89 ص119.

[2]-بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة،الأردن،2008،ص52-53.

[3]- الوليد قسوم ميساوي ،مرجع سبق ذكره،ص 16.

1- 1-التفاوت من حيث التنمية بين الدول :إن الفوارق في مستويات التنمية و الرغبة في تطوير الصناعات الاستراتيجية و المنشآت القاعدية تعتبر أساس الترتيبات التنظيمية كالقوانين الحمائية، الانفتاح و إجراءات اقتصادية معينة من شانها إما تعطيل أو ترقية هذه المعاملات.

1-2-الظروف الاقتصادية الداخلية :ترتبط إما بحالة الركود أو النمو الاقتصادي للدولة المعنية، ففي حالة النمو، تدعم نشاط التصدير بينما تحجمه في حالة الركود، إن المصدر أو المتعامل معها من حيث المبدأ مدعو إلى تحليل هذه الحالات و غيرها من الحالات كالتضخم، الوضعية المالية للدولة و قدرتها على التحويل بالقدر الكافي للعملة الصعبة لتغطية أثمان المعاملات التجارية.

1-3-الظروف الاقتصادية الدولية :ينظر إلى هذا الجانب من حيث وضعية العملات الأجنبية على الصعيد الدولي وخاصة لكون سوق العملة متقلب مما يؤثر على حجم المعاملات التجارية، والمحيط العالمي المتجه نحو نظام إعلامي واندماج اقتصادي و مدى استعمال المؤسسة المصدرة لوسائل الإعلام و الاتصال في هذا الميدان كالإشهار، المعارض الدولية، شبكات الاتصال الدولية...الخ.

2-الظروف السياسية :إن التصدير كغيره من المعاملات الاقتصادية الدولية الخاضعة لنوعية الأوضاع السياسية القائمة في دولة الاستيراد، و هكذا يؤثر الجانب السياسي في المناطق الجغرافية الساخنة أي الدول غير المستقرة سياسيا، مناطق النزاع، من ناحيتين[1]:

- **من الناحية الداخلية** :إذا كانت الوضعية الداخلية غير مستقرة فإنها تضاعف من حجم المخاطر الواقعة في المعاملة التجارية و تحتم على المصدر الإحجام عن التعامل مع مثل هذه الدول الواقعة في منطقة غير مستقرة أو في بعض الأحيان طلب ضمانات أكثر.
- **من حيث العلاقات بين الدول** :ذلك انه كلما كانت العلاقة السياسية بين أطراف التعامل جيدة، كان التعامل التجاري و منه التصدير قائم و العكس في حالة تدهور هذه العلاقة.

3-الجوانب القانونية :إن الاختلاف في الأنظمة السياسية و الاقتصادية بين الدول، أدى إلى تباين الأنظمة القانونية مما يستوجب على رجال الأعمال الاطلاع على مختلف القوانين السائدة عبر مختلف الدول، و لتسهيل

[1]-المرجع نفسه،ص17.

التعامل تسعى المنظمات الدولية المهتمة كالمنظمة العالمية للتجارة و مؤتمر الأمم المتحدة للاقتصاد و التجارة و الغرفة التجارية الدولية إلى توطيد العلاقة و القوانين المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية[1].

4-الجانب الثقافي : و يتعلق هذا الجانب خاصة باللغة و العادات و الدين و الذهنيات في الدولة التي يتم التعامل معها، وذلك للاستفادة من هذه الجوانب بتحديد خصائص و مكونات نشاط التصدير المناسب لها.

المبحث الثالث: أساسيات حول ميزان المدفوعات

تتم المعاملات الدولية بين دول العالم عن طريق ما يعرف لدى البعض بالتصدير والاستيراد قد نشأت بسبب التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، وقد تتبع عمليات التبادل الدولي تحديد وحساب وتسجيل قيم صادرات وواردات كل دولة، أن تلتزم بسداد قيم وارداتها من العالم الخارجي، والعكس صحيح لما تصدره الدولة من سلع وخدمات لدول أخرى يعتبر بمثابة دين على الدول الأخرى لصالح هذه الدولة، وقد درج على تسجيل هذه المعلومات والبيانات في سجل خاص اتفق على تسميته بميزان المدفوعات الدولية.

حيث نتناول في هذا المبحث تعريف ميزان المدفوعات وأهميته والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول :مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية حيث نتعرض في هذا المطلب إلى تعريف ميزان المدفوعات وأهميته و العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات:

التعريف الأول: هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة[2].

التعريف الثاني: يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل منظم مختصر لجميع العمليات التجارية الدولية التي تتم بين دولة ما وبين دول العالم الخارجي وتسجل هذه العمليات في السجل المذكور في الجانب الدائن أو في

[1]-المرجع نفسه،ص17.

[2]-عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003،ص159.

الجانب المدين وذلك حسب طبيعة هذه العمليات، فكل العمليات التي تتطلب من المقيمين في دولة سداد مبالغ للمقيمين في دولة أخرى إنما تعتبر عمليات مدينة وتسجل في الجانب المدين من السجل أو الميزان المذكور، بينما تسجل العمليات التي تتطلب من المقيمين في دولة أخرى سداد مبالغ للمقيمين في الدولة المذكورة في الجانب الدائن وتعتبر العمليات التي من النوع الأول مدفوعات أو واردات بينما تعتبر العمليات التي من النوع الثاني إيرادات أو صادرات، فميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن سجل شامل لجميع العمليات الدائنة والمدينة التي تتم بين هذه الدولة وبين باقي دول العالم وذلك خلال فترة معينة من الزمن وعادة ما تكون سنة[1].

التعريف الثالث: هو سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين "ميزان المدفوعات" و "ميزان الدائنية والمديونية الدولي" والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة[2].

التعريف الرابع(تعريف صندوق النقد الدولي):.هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم[3].

الفرع الثاني :أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

تكمن أهمية ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه فيما يلي:

1-أهمية ميزان المدفوعات :تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني. وتكمن أهمية ميزان المدفوعات في:

أ-**يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف ...الخ.

[1]-سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية،ط1،مصر،2005،ص773.

[2]-زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية الجديدة،2005،الإسكندرية،ص64.

[3]-شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 2 ، عمان ،2015 ،ص188.

ب –يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية .

جـ–يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الدولية: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

د–تقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث ان المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

– تحليل التغيرات الكمية للصادرات و الواردات و تغيرات كل أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد انطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة[1].

2–العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:

تتمثل العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات في :

- **التقييم المبالغ فيه لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف عملة الدولة، فإذا كان سعر الصرف أكبر من القيمة الحقيقية، ويتم تحديد ذلك من خلال حركة الصادرات والواردات، ففي هذه الحالة سيؤدي سعر الصرف المرتفع إلى ارتفاع أسعار السلع التي يتم تصديرها وذلك من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان.

- **ضعف الهيكل الإنتاجي للدولة:** تتصف غالبية اقتصاديات الدول النامية بضعف هيكلها الانتاجي، حيث يعتمد اقتصادها على سلعة أو سلعتين من السلع الأولية التي يقوم بتصديرها، وفي حالة تعرض أسعار هذه السلع للتدهور فإن ذلك يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات، وخاصة إذا كانت تعتمد على الخارج في استيراد سلع غذائية ضرورية للاستهلاك المحلي.

[1]–محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية،الاسكندرية،2009،ص229–230.

- **التقلبات الاقتصادية:** تتعرض الاقتصاديات المختلفة في النظام الرأسمالي إلى دورات اقتصادية من الرواج والكساد، مما يستتبع تأثر الدولة من حيث قدرتها على التصدير والاستيراد، مما يؤدي إلى خلل في ميزان المدفوعات، وتتفاوت حدة هذه التقلبات من دولة إلى أخرى وقد تنتقل هذه التقلبات الدورية من دولة لأخرى عن طريق التجارة الدولية، وهو ما يسمى بالتضخم المستورد.
- **معدلات التضخم:** في حالة زيادة الأسعار داخليا وبالتالي زيادة معدل التضخم محليا مقارنة بالعالم الخارجي، فإن ذلك يؤدي إلى نقص الصادرات وزيادة الواردات مما يؤدي إلى الخلل في ميزان المدفوعات.
- **الأزمات أو الكوارث المفاجئة:** قد تحصل أزمات مفاجئة للدولة وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب لهذه الأوضاع المفاجئة ستؤثر على صادرات مما يؤدي إلى انخفاض في حصيلة الصادرات المقدرة، كما قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج الدول مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات[1].

المطلب الثاني : تركيب ميزان المدفوعات

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يكنه إعطاء بيانا موجزا لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتكون من :

1-الحساب الجاري:

ويشمل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو بالنقصان لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل ويتضمن هذا الحساب حركة الصادرات (معاملات دائنة +) والواردات (معاملات مدينة –) من السلع والخدمات والتحويلات من طرف واحد (هبات من المقيمين للأجانب و العكس)[2]. وينقسم إلى قسمين هما:

[1]-محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، دار الفكر العربي،2012،القاهرة،ص249-251.

[2]-زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره،ص66.

أ –**الميزان التجاري** : حيث يحقق فائضا إذا كانت صادرات السلع >وارادات السلع ،كما يحقق عجزا إذا كانت صادرات السلع< وارادات السلع، ويحقق الميزان التجاري توازن إذا كانت صادرات السلع= واردات السلع هذا الحساب إلى:

- **ميزان التجارة المنظورة** : وتشمل هذه العمليات صادرات وواردات الدولة من السلع وتسجل صادرات الدولة من السلع في الجانب الدائن من الميزان، إذ أنها تمثل إيرادات الدولة، بينما تسجل الواردات في الجانب المدين من الميزان حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي على شكل مدفوعات أو التزامات على الدولة [1] .
- **ميزان التجارة غير المنظورة** :وتشمل هذه العمليات الخدمات التي تقدمها الدولة إلى بقية دول العالم أو الخدمات التي تؤديها بقية دول العالم إلى الدولة، وقد سميت بعمليات التجارة غير المنظورة إذ أنها لا تشمل الانتقال المادي للسلع كما هو الحال في التجارة المنظورة لهذا سميت بأنها غير منظورة تمييزا لها عن عمليات حركة البضاعة من صادرات وواردات وهي حركات تجارة منظورة، وتسجل الخدمات التي تؤديها الدولة إلى بقية دول العالم في الجانب الدائن من الميزان فهي تعتبر صادرات غير منظورة و تمثل إيرادات للدولة، بينما تسجل خدمات العالم الخارجي للدولة في الجانب المدين فهي تعتبر واردات غير منظورة وهي تمثل مدفوعات أو التزامات على الدولة ، وتشمل على خدمات مثل :خدمات النقل و التأمين والسياحة والصيرفة والتحويلات الاستثمارية (التي تتكون من الفائدة وإيرادات الأسهم)[2].

ب – حساب التحويلات :وهذه تأتي في مرتبة تقل من حيث الأهمية لدى معظم الدول حيث أن الأساس في تعامل هذه الدول في العالم يقوم على أساس حركة السلع والخدمات فيما بينها، وأن ما يتم من تحويلات و مدفوعات من جانب واحد أقل أهمية في ذلك ومثالها الإعانات والمنح والمساعدات التي تقدم من جهات في دولة إلى أخرى، وتعامل كما يلي :

- تسجل كافة التحويلات و المدفوعات من جانب واحد والتي تتلقاها دول معينة من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه الدول الأخرى

[1]–شقيري نوري موسى و آخرون مرجع سبق ذكره،ص197.

[2]–المرجع نفسه،ص197.

ويكون حساب التحويلات من جانب واحد مدينا بقيمة هذه التحويلات أو المدفوعات التي تتم لصالح الدولة من العالم الخارجي.

- تسجل كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد والتي تقدمها الدولة المعنية إلى العالم الخارجي في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبار أن الدولة عليها دفعها للعالم الخارجي وبالتالي فهي تمثل ديونا عليها للعالم الخارجي في حين تسجل قيمتها في الجانب الدائن من حساب التحويلات أو المدفوعات من جانب واحد[1].

2-ميزان العمليات الرأسمالية

ويدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، وينقسم هذا الحساب إلى قسمين هما :

أ –حساب رأس المال طويل الأجل

ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها .

وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في الخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج، وعلى العكس من ذلك فإن القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية تسجل في الجانب الدائن حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة [2].

ب–حساب رأس المال القصير الأجل: ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن- وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصير الأجل لعدة أسباب منها:

[1] -فليح حسن خليف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2004،ص103-104.

[2] -محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره،ص233.

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة، ويؤدي ذلك إلى هروب رأس المال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.
- اختلاف مستويات أسعار الفائدة، لأن هذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال من البلاد ذات أسعار فائدة منخفضة إلى الدول ذات أسعار فائدة مرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.
- لغرض المضاربة–فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها – ثم يبيعون مشترياتهم من العملة اذا ما تحققت توقعاتهم والعكس.

3–حساب التسوية: ويختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية[1]:

أ– الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.

ب– الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.

ج– الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب.

د– الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

هـ– موارد صندوق النقد الدولي.

و– القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات[2].

[1]– المرجع نفسه،ص234.

[2]–المرجع نفسه،ص234–235.

الجدول رقم (1) : يبين جدول ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (–)	الصافي
أولا :حساب العمليات الجارية			
1-الحساب التجاري:			
أ – حساب التجارة المنظورة(السلع) .			
ب –حساب التجارة غير المنظورة (الخدمات).			
-النقل.			
-التأمين.			
-السياحة.			
-دخل الاستثمارات.			
2-خدمات حكومية متنوعة.			
-هبات وتعويضات.			
ثانيا :حساب العمليات الرأسمالية:			
1-حساب رأس المال طويل الأجل			
-استثمار مباشر.			
-أوراق مالية.			
-قروض طويلة الأجل.			
-رؤوس أموال أخرى.			
2-حساب رأس المال قصير الأجل.			
-الذهب.			
-أذونات مصرفية.			
-أذونات الخزانة.			
-قروض قصيرة الأجل.			
-السهو والخطأ.			

المصدر: فرحي كريمة، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2013/2012،ص119.

المطلب الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظرا للعمل بفكرة القيد المزدوج إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية وقد يخفي هذا التوازن ضعفا في الاقتصاد الداخلي للدولة ومعروف أن ميزان المدفوعات يشمل على نوعين من المعاملات إحداهما تؤدي إلى زيادة في رصيد الدولة أما الأخرى فتؤدي إلى نقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج وعدم التوازن بين هذه المعاملات تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات حيث سنتعرض في هذا المطلب إلى توازن واختلال ميزان المدفوعات.

أولا : توازن ميزان المدفوعات

هناك نوعين من توازن ميزان المدفوعات هما :

1-التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي[1]:

أ- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.

ب- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد أن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.

ج- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة توازن أيضا، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر

أو بمعنى آخر:

[1]-شقيري نوري موسى وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص201.

رصيد الميزان التجاري=(رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ).

2-التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وانما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان، ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه[1].

حيث يتم تقسيم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما:

أ-معاملات اقتصادية فوق الخط والتي تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواءا كانت في صورة فائض أو عجز

ب-معاملات اقتصادية تحت الخط هي الاجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما اذا كانت في حالة فائض أو عجز، وبالتالي فان سلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدده الحالة التي تتعرض لها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط [2].

ثانيا :اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه

حدوث الفائض والعجز في ميزان المدفوعات هو عبارة عن اختلال في ميزان المدفوعات.حيث يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في حالة وموقف الدائن لبعض الدول الأجنبية وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول وتستطيع تلك الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع والخدمات الأجنبية، وإما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة نشاط استثماري في الخارج، والفائض يمكن الأعوان الاقتصادين من اللجوء للاستيراد لارتفاع دخولهم ولا يمكن للأجانب من استغلال موارد الدولة ومجهودات عمالها فحسب بل من عملية استنزاف طاقاتها وخيراتها

[1]-المرجع نفسه،ص202.

[2]- المرجع نفسه،ص203.

الإنتاجية كذلك.وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها ويترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها الحقيقية كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية[1].

وهناك العديد من أنواع الاختلالات منها بسبب العجز والعكس بسبب الفائض وتنقسم إلى :

1-الاختلال المؤقت :وينقسم إلى:

أ -الاختلال العشوائي: هو الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الاقتصادية للدولة كحدوث إصابة لمحصول زراعي أو انخفاض أسعار البترول وهنا يكون الاختلال العارض سالب أو قد يكون موجبا مثل الحروب، تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ب -الاختلال الموسمي :يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال ويمس خاصة الدول التي لها المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية فمثلا في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول والغاز وبعد هذه الفترة يتلاشى هذا الفائض.

ج -الاختلال الدوري :يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج و الكساد وتنعكس أثارها على ميزان المدفوعات.

د -الاختلال الاتجاهي :هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطية التي تحتاجها للنمو الاقتصادي وهذا الاختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

هـ -الاختلال النقدي :يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات، كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب ارتفاع

[1] -فليح حسن خليف، مرجع سبق ذكره، ص 122-123.

الأسعار ينخفض الطلب على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة انكماشية مناسبة.

2-الاختلال الدائم :مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويرجع إلى عوامل كثيرة منها تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر وتغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو[1].

[1]-كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر،2005 ، ص17.

خلاصة:

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

اعتبرت الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، النفطية انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى خطورة الموقف عند الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كلي وما يتعرض له البلد من مشاكل اقتصادية من جراء تذبذب أسعار النفط، لهذا سعت العديد من الدول النامية وخاصة تلك التي تعتمد من مداخيلها على الصادرات النفطية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات وتنميتها، مما ينعكس على هذا على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال وما له من آثار على ميزان المدفوعات حيث أن هذا الأخير يوضح لنا مالها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج من ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما يعكسه من أثار إيجابية وقوة للاقتصاد.

الفصل الثاني:

آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات و واقع ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد :

على الرغم مما تمتلكه الجزائر من امكانات طبيعية، طاقوية وزراعية، إلا أنها كانت وما تزال تعاني من مشاكل اقتصادية جمة، و على اثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة 1986 ، تراكمت الديون الخارجية وتصاعدت نفقات خدمة الديون، هذا الأمر الذي أدخل الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دفع بها اللجوء إلى اتخاذ جملة من القرارات والتدابير لمواجهة الأزمة منها تبني نموذج اقتصادي أكثر تفتحا والدخول في اقتصاد السوق، واجراء سلسلة من الاصلاحات الهيكلية بهدف ترقية الصادرات غير النفطية ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل الذي يتناول في مبحثه الأول معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات وميزان المدفوعات في الجزائر والذي تناولنا فيه:

المبحث الأول: معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات

المبحث الثاني: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات

المبحث الثالث: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الأول: معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات

سنتطرق في هذا المبحث إلى المشاكل والاختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري الغير نفطي إلى الأسواق الدولية والدوافع الضرورية لترقيتها والنهوض بها.

المطلب الأول: مشاكل التصدير خارج المحروقات

نظرا لأهمية الصادرات خارج المحروقات ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقيتها وتنميتها، والتي تبين أن ضعفها وتدنيها أصبح وعبئا وثقلا على الاقتصاد الجزائري، مما إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير[1]. هدا ما يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة:

1-المشاكل على المستوى الجزئي: ونعدد هنا عدة مشاكل على المستوى الجزئي إلى[2]:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد المسؤولة.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار مدى جودة المنتج المعد للتصدير مما يضعف قدرته على المنافسة.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

[1] – وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] -المرجع نفسه،ص13.

- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المتبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سليلة المنظمة العالمية للتجارة.

- ضعف القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بسبب بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية.

- انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة، يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة)، ...

- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع :حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة ترتكز على جانب التصدير، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع، إن الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة، وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة المنافسة التي تسود السوق الوطنية.

- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج. وبالرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة ، وفي هذا السياق فإن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن استغلالها عن طريق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا بأن جل هذه الصناعات لازالت تعتمد على الاتحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر بـ 1.9 ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي[1].

[1] – طارق قندوز، السعيد قاسمي ، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات، مقاربة وصفية تحليلة ، على الموقع الالكتروني kantakji.com/media/174923/tasweek.doc تاريخ الزيارة 2016/04/15على الساعة 16:00.

2-المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، وعدم قدرتهم على المنافسة.

- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة[1].

- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف إنتاجها بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

3-المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية[2]:

- التشابك التداخل في المهام الموكلة لهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف

[1] - وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره ،ص13.

[2] - مرجع سبق ذكره، ص14.

المسطرة، والفشل لحد في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عيه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

– عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة حيث أن قياسها يعتبر أساسيا في سياسة التجارة الخارجية لأي دولة، ومعرفة هذه القدرة تمكن المؤسسة من تحديد مواردها المالية ومعرفة الأسواق الخارجية، واختيار المنتجات وتحليل وتكيف القدرة الإنتاجية وتقيم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية.

المطلب الثاني :ضرورة ترقية الصادرات خارج المحروقات

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية، لازال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية، الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر بإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها، وقد تسبب في تلك الاختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي للتوجه نحو ترقية وتنويع الصادرات الجزائرية، هذه العوامل تلخص كما يلي:

أولا: النزعة الحمائية

كنتيجة للأزمات المالية التي عرفتها الدول المتقدمة سنوات الثمانينات، وكنتيجة أيضا للركود العاملي الذي ساد في معظم دول العالم، نزعت الدول المتقدمة والصناعية الكبرى إلى اتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، كما اتجهت هذه الدول إلى تبني قيود جمركية غير تعريفية بعدما نجحت "الجات" في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية.

إن هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية، وذلك منتصف السبعينات يرجع هذا التوجه المتنامي نحو المزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة، بيد أن هذه التقنيات والفنيات الانتاجية والاختراعات ما تلبث أن تنتقل إلى دولة أخرى، قد تكون أقل تقدما ، وأمام حافز وفرة الإنتاج المستعملة في انتاج هذا المنتج، يتم انتاجه محليا في هذه الدول وتصديره إلى الأسواق الخارجية. وهنا تتعرض الدولة صاحبة الاختراع إلى منافسة شديدة في السوق العالمي بل حتى وفي سوقها الداخلي، وهو ما يدفع بهذه الدول المتقدمة إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة[1].

ثانيا: معدل التبادل

عرفت معدلات التبادل الدولي تدهورا لا يصب في مصلحة الدول النامية. ويرجع سبب ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية إلى الارتفاع الشديد، في حين وفي الجهة المقابلة اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول إلى الانخفاض، يرجع هذا التدني في أسعار المواد الأولية الخام إلى تراخي الطلب العاملي عليها كنتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما ساعدها على الاقتصاد في الموارد الأولية المستوردة والتي تستخدم لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية[2].

[1] – بن جلول خالد ،مرجع سبق ذكره،ص123.

[2] -المرجع نفسه،ص124.

ثالثا: الدين الخارجي

إن الاختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات وعجزها في الكثير من الأحيان، جعل العديد من الدول التي تعاني من هذه المشكلة اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما سبب لها عجزا في الحساب الجاري، وقد تعمق هذا العجز كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض، مما تسبب في مشاكل مالية للدول ذات العجز من الدول النامية وبدرجة أكبر الدول غير النفطية منها .

اما هذه الأزمات الخانقة والعجز الجاري في ميزان المدفوعات، بات من لزاما على هذه الدول أن تبحث لها عن مصدر آخر لمجابهة العجز الخارجي الذي تسجله بديلا عن القروض الخارجية، وهنا يبرز أثر التصدير كأهم مصدر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، ويعتمد هذا المصدر بالأساس على تطوير القدرة التصديرية والاهتمام أكثر باستراتيجيات التسويق الدولي.

وأمام السرعة الرهيبة الحاصلة في مجال الاختراعات والتكنولوجيات الحديثة والتي انعكست على التحسن في مستوى جودة السلع، استوجب الأمر وضع استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات مما يكسبها القدرة على المنافسة الأجنبية[1].

المبحث الثاني: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات

نظرا لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات أصبح لزما على الجزائر الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية ، ومن أجل هذا قامت الجزائر بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شانها النهوض بهذا القطاع وسنحاول في ما يلي توضيح بعض هذه الإجراءات والتدابير التي من شانها العمل على المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض العملة

أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية أكثر تفتحا ووضوحا تجاه العالم الخارجي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الكثيرة التي توحي أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد على (قطاع المحروقات)، وعلى هذا الأساس اتخذت

[1] – المرجع نفسه، ص 124.

الجزائر مجموعة من الاجراءات والتدابير من أجل الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية، انطلاقا من الاصلاحات التي شرعت في تطبيقها مع الهيئات الدولية، وعليه فإن هذه الاصلاحات كانت من بين الأهداف التي تصبو إليها الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلتها للاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الانتاجي وعصرنته من حيث الفن الانتاجي وتقليل التكاليف، وتنويع الانتاج وتشجيع الصادرات غير النفطية، وقد سعت الجزائر إلى القيام بتحرير تجارتها الخارجية من خلال المراحل التالية:

أولا: تحرير التجارة الخارجية

إن أزمة البترول لسنة 1986 وما نتج عنها من انخفاض إيرادات الدولة من 13 مليار دولار إلى أقل من 7 مليار دولار أرغم الدولة على إلغاء أهم إجراءات احتكار الدولة للتجارة، وتبني منهج التحرير للتجارة الخارجية حيث تم وضع مخطط تمويل خارجي حيث تعمل البنوك على تمويل التجارة الخارجية وأصبح التصدير مسموحا به للمتعاملين التجاريين[1].

بدأت أول بوادر كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 جاء هذا القانون بعد ضغط صندوق النقد الدولي، الذي دعا الجزائر لتبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وذلك بانتهاج مجموعة من الإصلاحات تتضمن ضرورة تغيير سياسة تسيير التجارة الخارجية عن طريق إصدار قانون خاص بالتجارة الخارجية وتحريرها، تخفيض العملة المحلية، تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير، ورفع الدعم عن الأسعار[2] .

إلا أن هذا التحرير كان مقيدا بجملة من القوانين:

- التصدير يخص صنفا من المتعاملين يطلق عليهم اسم الوكلاء وبائعو الجملة .
- يحدد قائمة السلع المستوردة .

[1] – صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية في الجزائر (1970-2002)، مجلة الباحث ،العدد4،2006،ص32.

[2] – صالح تومي وعيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري(1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،جامعة الجزائر،العدد12،2005،ص18.

- يهدف إلى حركة رؤوس الأموال عن طريق وجوب وجود ميزانية بالعملة الصعبة لتسديد قيمة السلع المستوردة.
- يلزم الوكلاء غير مقيمين، بالاستثمار في الجزائر مستقبلا في مجال الإنتاج.

سنحاول في هذ الجزء تبيين مراحل التحرير وهي:

أ .مرحلة التحرير الخالي من القيود: أقر مرسوم 1991 الحرية الكاملة في التجارة الخارجية دون التميز بين متعامل من القطاع العام أو القطاع الخاص، شرط أن يكون المعني بهذه المعاملات مسجل في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وأصبحت البنوك تعمل على توفير التمويل الخارجي.

وفي هذه الحالة كان للمؤسسات الخاصة والعامة أن تقوم بالتصدير من غير أي قيود تفرض عليها، ولقد تزامنت هذه المرحلة مع برنامج التعديل الهيكلي الذي يعمل على تحرير التدريجي للتجارة الخارجية[1] .

ب . مرحلة التحرير التام:

تم في 1994 التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي نص على تطوير القطاع الخاص والتقليص من تدخل الدولة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة.

وفرض هذا الأخير على الجزائر تحرير اقتصادها وذلك من خلال خصخصة مؤسساتها وتنمية السوق الداخلية برؤوس الأموال الداخلية، وإصلاح النظام الضريبي وتحسين المحيط الاستثماري للمتعاملين المحليين والأجانب وتحرير التجارة الخارجية.

وفي هذه المرحلة كان تحرير التجارة تاما من غير أي قيد وكان كل شخص قادر على التصدير بإمكانه القيام بالتصدير للسلع والخدمات[2].

[1] – عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2011)،مجلة الباحث ،العدد 15،2015،ص285.

[2] –المرجع نفسه، ص286.

ثانيا: تخفيض قيمة العملة الوطنية

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية ، هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض. ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، وبذلك يفضلون الانتاج في قطاعي التصدير واحلال الواردات، وفي هاذ الاطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة الغير منظورة، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال[1].

ويهدف تخفيض العملة الوطنية إلى[2]:

- استعادة التوازن الخارجي.
- الحد من تصدير رؤوس الأموال.
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات.
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي.

[1] –هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري–دراسة حالة الجزائر–،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،دفعة2012/2011،ص52.

[2] – محمد النبيل الشيمي، تخفيض العملة متى يكون مطلوبا، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701 بتاريخ 21 أفريل 2016.

- زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة الطلب السعرية.

المطلب الثاني : إنشاء هيئات لترقية الصادرات خارج المحروقات

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، أنشئت العديد من المؤسسات والهيئات المختصة لضمان إيصال المعلومات اللازمة لفائدة المصدرين بالقدر الكافي و الوقت و الضمان المناسب لإنجاح عملية التصدير ومن بين هذه الأخيرة نجد:

1- وزارة التجارة الخارجية: تعرف بهذه التسمية منذ سنة 2000، بعدما كانت تعرف منذ 1994-2004 باسم وزارة الاقتصاد، حيث تعتبر هذه المؤسسة الأولى التي تعمل على تنمية الصادرات غير النفطية[1]. وتتلخص أهم مهامها فيما يلي:

- تعد و تساهم في وضع الاطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية.
- تنظيم الاتفاقيات التجارية الدولية والتفاوض في شأنها بالاتصال بالمؤسسات المعنية وتتولى تنفيذها و متابعتها.
- السهر على جعل القوانين والتنظيمات مطابقة للنصوص التي تسير التجارة الدولية.
- تعد وتقترح كل استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تسهيل و تشجيع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجه.
- تساهم في وضع وتنظيم سير مناطق التبادل الحر.
- السهر على وضع وتطوير نظام اتصال واعلام احصائيات حول المبادلات التجارية الدولية.

2- الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادراتCAGEX :انشئت هذه الشركة في1995/12/03 بموجب عقد توثيقي تم اعتمادها بمرسوم تنفيذي رقم96-235 المؤرخ في 1996/07/02، طبقا للمادة 04 من الأمر رقم96-06 المؤرخ في 1996/01/10المتعلق بتأمين القرض عند التصدير[1]. و تهدف هذه الشركة إلى :

[1] - موقعhttp://www.mincommerce.gov.dz/arab /، تاريخ الاطلاع 2016/04/02. الساعة 22:14.

- تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير وضمان الدفع في حالة التمويل تعويض و تغطية الديون.
- تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي من أجل مساعدة المصدرين في ترقية الصادرات.

تتمثل وظائف"CAGEX "في وظيفتين أساسيتين هما:

- وظيفة لصالحها الخاص، حيث تستعمل أموالها الخاصة.
- وظيفة لصالح الدولة و تحت مراقبتها.

إضافة إلى أن الشركة توفر للمصدرين خدمات هامة، تتعلق بتقديم معلومات حول الأسواق الخارجية، والوضعية المالية للشركاء الأجانب بصفة دورية قبل قيام المصدر بعملية التصدير لتفادي الوقوع في الخطر.

3-الجمعية الوطنية لترقية الصادرات " APEX": أنشأت في شهر سبتمبر 1999 بالجزائر العاصمة من طرف صناعين، مسيرين، متعاملين اقتصاديين، إطارات و خبراء متدخلين في المؤسسات الجزائرية مكلفة بالتطوير و تشجيع الصادرات خارج المحروقات من السلع و الخدمات[2].

فهذه الجمعية تهدف إلى جمع المتعاملين الجزائريين الخواص و حتى من القطاع العام المهتمين باقتحام الأسواق الأجنبية، حيث يتم تبادل الأفكار و الآراء و تنظيم اللقاءات وعقد المشاورات و طرح الاقتراحات الهادفة إلى الخروج بمبادرات اقتصادية و تجارية جزائرية تسمح بتفعيل نشاط التصدير في قطاع خارج المحروقات.

4-الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة " CACI": أنشأت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03-مارس 1996، و تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، و هي على الصعيد الوطني تمثل

[1] - من الموقع http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5141&lang=fr. تاريخ الاطلاع 2016/04/12، الساعة 13:42.

[2] - موقع http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5130&lang=fr تاريخ الاطلاع 2016/04/12 الساعة 14:00.

المصالح العامة لقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات لدى السلطات العمومية، وهذه المؤسسة تضطلع على عدة مهام تهدف إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و نذكر منها ما يلي[1] :

- دراسة الوضعية الاقتصادية للدولة و التفكير فيها و تطويرها، وتقدم أراء إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي و ترقيته.
- التنظيم و المشاركة في تنظيم اللقاءات و التظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر و خارجها، لا سيما المعارض و الندوات و الأيام الدراسية و المهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية و المبادلات التجارية مع الخارج و تنميتها.
- انجاز الأعمال و الدراسات المساعدة على ترقية المنتجات و الخدمات الوطنية في الأسواقالخارجية.
- اقتراح تدابير رامية إلى تسهيل عمليات التصدير للمنتجات و الخدمات الوطنية.
- تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة إلى المنازعات التجارية الدولية، كما تنص المادة السادسة من مرسوم إنشاء الغرفة[2].

5- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية " ALGEX " :التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/04 المؤرخ في12 جوان2004 ، تهدف الوكالة أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية و المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات، حيث تتمثل مهام "ALGEX" في الإعلام، الاستشارة و التدعيم[3]. و هي مكلفة بما يلي:

- تنشيط برامج تنمية المبادلات التجارية و ترقيتها، و الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسة المصدرة.

[1] - مرسوم تنفيذي رقم 96-93 ، الجريدة الرسمية، العدد16،مارس1996،ص20.

2 -خلوفي عائشة وآخرون،تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014،جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،يومي12/11مارس2013،ص18-19.

[3] - http://www.algex.dz/index.php/qui-sommes-nous تاريخ الإطلاع 2016/04/16 الساعة:11:36

- تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية.
- رصد و تحليل الأوضاع الهيكلية و الظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الوطنية إليها.
- وضع منظومة إعلامية إحصائية قطاعية و شاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير و تسيير ذلك.
- إعداد منظومة مواكبة للأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية من معارض و صالونات منظمة و متخصصة.
- مساعدة المتعامل الاقتصادي على تطوير أعمال الاتصال و أعمال الترقية المتعلقة بالمنتجات الموجهة للتصدير.

6- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير "SAFEX":انشأ بمقتضى المرسوم رقم 87/63المؤرخ في 03 مارس 1987 و المتغير من اسم الديوان "الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير "، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة من المعارض الوطنية، ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولي والجهوية خارج الوطن[1].

من مهامها أيضا:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي.
- استغلال وتطوير الهياكل.
- ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة.
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية والكمية ولتخطيط عمليات التصدير، وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والاستشارات لحل مشاكلهم.

[1] – وصاف سعيدي ، نظام تأمين القرض عند التصدير–دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية– مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،1997،ص184.

7– النادي الاقتصادي الجزائري (C.E.A) :جمعية وطنية ذات طابع اقتصادي ، معتمدة مند عام 2004 تحت رقم 05 / 04. النادي عبارة عن مركز تقاطع بين العلم والمعرفة والمهارة الاقتصادية. يجمع الباحثين ، الخبراء ورجال الأعمال من قطاعات مختلفة خاصة و عامة تهدف إلى تطوير و ترقية الصادرات في القطاع العام و الخاص[1] . و ذلك عن طريق:

- الالتقاء و التعاون مع الأعوان الاقتصاديين وتبادل المعلومات العملية و التقنية.
- الدفاع عن مصالح المصدريين بالإضافة إلى وضع تحت تصرف المصدرين، القوانين و النشاطات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- إعلام السلطات العامة بالعراقيل و المشاكل البيروقراطية المسببة في فقدان حصص السوق.
- تنظيم اجتماعات و ملتقيات و ندوات على المستوى الداخلي و الخارجي، تطرح من خلالها و تناقش المشاكل المرتبطة بترقية التجارة الخارجية.

8–الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين "ANEXAL": تأسست بتاريخ 10 جوان 2001 ، قصد دفع المتعاملين الاقتصاديين عن طريق إيجاد إدارة تشكل قوة اقتراح و استشارة، ووضع إطار واضح و منظم يسمح بالتشاور لمعالجة مختلف المشاكل الميدانية التي يتلقاها المصدرين على مستوى عملية التصدير.

كما تعمل على تحسين المؤسسة الجزائرية من حيث السعي للحصول على شهادات " ISO " التي تمثل درجة ضرورية و جوهرية لتطوير الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى جمع اكبر عدد ممكن من المصدرين للوصول إلى أحسن أداء في مجال التصدير[2].

9–تصميم برنامج جزائري–فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات"OPTIMEXPORT"

[1] – http://www.cea.dz –/ تاريخ الاطلاع2016/04/12،الساعة 17:09.

[1] – http://www.exportateur-algerie.org/presentation-bienvenue-anexal/anexal-pesentation.html ،تاريخ الاطلاع 2016/04/10،الساعة22:00.

انطلقت الجزائر و فرنسا بتاريخ 29 جوان 2008 ، ببرنامج مشترك لدعم الصادرات خارج المحروقات أطلق عليه "OPTIMEXPORT"يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى عامة المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2.1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، و تم تمويل هذا البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية و الوكالة الفرنسية للتنمية، وهو موجه إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال، ودعم المستفيدين من الجانب التقني و ذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير، الإعلام التجاري و استكشاف الأسواق الخارجية.

كما يهدف برنامج "OPTIMEXPORT" بمساعدة خبراء من الوكالة الفرنسية لدعم المؤسسات المتواجدة بالخارج، إلى منح الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مكانة لائقة في الأسواق العالمية.و لأجل الوفاء بهذا الغرض، يقترح البرنامج بحث مختلف مجالات التنمية التي بإمكان المصدرين اكتشافها بواسطة نشاطات فردية أو جماعية يتم تحديدها، من خلال أجندة تمنح المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال التصدير إمكانية الترشح لتكون ضمن ما يعرف بتحدي "OPTIMEXPORT".

وضع هذا البرنامج لفترة قصيرة ينتهي تنفيذه في 30 ديسمبر2010 ، إلا انه مع أواخر سنة 2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة و متوسطة للتصدير في إطار هذا البرنامج، لذا تم طلب تمديد مدة تنفيذ هذا البرنامج إلى سنة 2012 وتوسيعه ليشمل اكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة وتتكفل بتمويله كلا من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة لجعله أداة دائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات[1].

[1] – منير نوري وابراهيم لحلط ،المؤسسات الاقتصادية واشكالية التصدير خارج المحروقات،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية،جامعة الشلف،2004،ص 17-18.

10-إنشاء المناطق الحرة :حسب المرسوم التنفيذي رقم94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر1994 المتعلق بالمناطق الحرة:" تخضع عمليات تزويد المتعاملين الموجودين في المنطقة الحرة بالسلع و الخدمات، انطلاقا من التراب الجمركي، لتنظيم التجارة الخارجية و مراقبة الصرف و النظام الجبائي الجمركي المطبق على التصدير " [1].

المطلب الثالث: الإجراءات التنظيمية لترقية الصادرات خارج المحروقات

قامت الجزائر بعدة إصلاحات مست السياسة الاقتصادية المنتهجة في أدواتها و أهدافها، و كانت مجموع الإجراءات و الإصلاحات التي قامت الدولة بها للدفع بعملية ترقية الصادرات خارج المحروقات والحصول على موارد أخرى للإيرادات والدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو، حيث يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

أولا :التسهيلات الجبائية

تمس كل من النظام الضريبي و الجمركي، ضمن آليات تنويع و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1-النظام الضريبي :لقد جاءت التسهيلات التي خصت النظام الضريبي، وهذا تمهيدا للانتقال الى نظام اقتصاد السوق، وقد سعت الدولة من خلال مجموع الإصلاحات في هذا المجال إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال اعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كليا أو جزئيا من الضرائب.

1-1-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات "IBS " : تستفيد من إعفاء دائم ، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما عمليات البيع الموجهة للتصدير و تأدية الخدمات الموجهة التصدير

يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقديم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر[2].

[1] – الجيلالي عجة ،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولية الى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر،2007،ص285.

[2] -موقع http://algex.dz ،تاريخ الاطلاع 2016/04/06 الساعة 22:25.

1-2-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة " TVA ": و يهدف الرسم على القيمة المضافة إلى تنمية و تقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية و ذلك عن طريق إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المنتجات الوطنية و خاصة الموجهة للتصدير.

بشكل عام تعد عمليات التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة حيث يبرز ذلك من خلال إعفاء الصادرات كليا من الرسم على القيمة المضافة، والذي يستفيد منه كل المتعاملين الاقتصاديين المصدريين ، حيث يمكن القول أن إعفاء الصادرات من الرسم على القيمة المضافة مع وجود حق استرجاع كامل مبلغ الرسم يعتبر حالة استثنائية و دافع تحفيزي لزيادة الصادرات و هو ما تنص عليه المواد 49.48.47.46. 45.44.43.42. من قانون الرسم على القيمة المضافة[1].

1-3- الإعفاء من الدفع الجزافي"V.F " ومن الرسم على النشاط المهني:"T.A.P ":

لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التامين كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006 [2] .

2-الامتيازات الجمركية :

عرفت التعريفة الجمركية إدخال تعديلات تدريجية تتلاءم مع وضعية الاقتصاد الجزائري من جهة و التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى، و من اجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات، فقد استحدثت تقنيات جمركية تمثلت في بذل مجهود في وضع تدابير و معايير لمدونة التعريفة لتسهيل الدخول في المبادلات الدولية و ذلك من خلال انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف البضائع و ترميزها سنة1991، " Système Harmonisé et de Classification, des Marchandises "، و الذي تم إعداده في إطار المنظمة

[1] - ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث،العدد2003،02،ص27.

[2] - http://www.mfdgi.gov.dz/ تاريخ الاطلاع 2016/04/13 الساعة 13:25

العالمية للجمارك، و بناءا على القواعد التي جاء بها هذا النظام فانه تأسست تعريفة جمركية سنة 1992 انطلاقا من المرسوم رقم94-241 في 20 جانفي1991، و في إطاره تم تقليص معدلات الرسوم الجمركية[1].

توالت التعديلات للتعريفة الجمركية إلى سنة 2004 استجابة لمطالب المنظمة العالمية للتجارة، بإلغاء الإتاوات الجمركية المقدرة ب 2.4 % و تعويضها بمقادير نقدية ثابتة خلال السنوات المالية.

بالإضافة إلى دور التعريفة الجمركية في ترقية الصادرات، برزت الأنظمة الجمركية تساهم في تطوير و دفع عملية التصدير لتخدم نفس الهدف، باعتبارها أنظمة خاصة تهدف إلى تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية التجارية و الصناعية عن طريق إيجاد آليات خاصة لمعاملة البضائع، وتكون متغيرة حسب طبيعة النشاط المعني و التي لا يمكن الاستفادة منها إلا إذا حقق المتعامل الاقتصادي شروط محددة حسب القانون و متغيرة حسب النظام المعني.

ولقد استفاد المصدرين من عدة تسهيلات جمركية أخرى تهدف إلى تسهيل عمليات الجمركة وتقليص مدتها وتتمثل في المزايا التحفيزية التالية[2]:

- القبول المؤقت للبضائع الذي يسمح بتصدير مؤقت للعينات أو عرض البضائع في المعارض والتظاهرات.
- إلغاء ترخيص التصدير :عمليات التصدير لا تخضع لأي نوع من متطلبات إدارية أو الترخيصات المسبقة ما عدا تصدير بعض الأشياء التي لها قيمة وطنية، تاريخية، فنية و ثقافية.
- فحص البضائع في المحل :حسب المادة 94 من قانون الجمارك، هذا الإجراء يسمح بإتمام جميع الإجراءات الجمركية داخل المؤسسة من طرف مصالح إدارة الجمارك لمكتب الجمارك الأقرب لمقر المؤسسة المصدرة (فحص السلع، تأشيرة شهادة المنشأ...الخ) .

[1] – بن يوسف حسينة ، مرجع سبق ذكره، ص58-59.

[2] – قاسمي لخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2014/2013،ص68-69.

- قبول تصريح غير كامل في ظل الاجراءات المعجلة للعملية الجمركية أي بتقديم تصريح أولي مؤقت ومبسط بدلا من التصريح المفصل ويطبق على المنتجات الحساسة للتلف مثل المواد الغذائية القابلة للتلف طبقا للمادة 86 من قانون الجمارك.

- يسمح بتصدير المنتجات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الفلاحية قبل توطين العملية التجارية بخمسة أيام وفقا للمادة 60 و63 من المر07-01 المؤرخ في فيفري2007.

ثانيا :التسهيلات المالية

تحتاج عملية التصدير إلى توفر عامل مهم لقيامها و المتمثل في الجانب التمويلي، لهذا اتبعت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات لتوفير هذا العامل وخلق مجموعة من الهيئات التي تتكفل بعملية تمويل المتعامل الاقتصادي.

بداية من القانون رقم 90-02 الصادر في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب أخر تم إقرار عملية التوطين و التسوية المالية للصادرات غير النفطية.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات غير النفطية.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار المرسوم رقم 03- 04 الصادر في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. و يكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص معنوي او طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف[1].

و منذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50 % من حصيلة صادراتهم غير النفطية و من منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

[1] – مرسوم رقم 03-04، الجريدة الرسمية، العدد 43، جويلية 2003، ص 35 .

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك و عمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل و تقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات غير النفطية والمنتجات المنجمية، إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث ان تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب 80 % من نفقات النقل ومنح 5 دج لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير[1].

وبموجب المادة 192 من قانون المالية لسنة 1996 تم انشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض انشائه هو تقديم المساعدات المالية في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية[2].

ثالثا – إجراءات النقل :يعتبر النقل العصب الأساسي في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع، فالنشاط الصناعي و التجاري يحتاجان إلى خدمات النقل لتغطية احتياجات المؤسسات من المواد الأولية و السلع اللازمة لتمويلها[3]. ومن اجل ذلك اتخذت الإجراءات التالية:

- **بالنسبة لعملية الشحن** :بما فيها عملية التفريغ ، تقرر التخفيض بنسبة 50% للمنتجات المعبأة في الحاويات، 50%للمنتجات الفلاحية و 20% بالنسبة للمنتجات المعدنية و النفايات المعدنية.
- **في مجال النقل البحري** :منح تخفيض من طرف الشركة الوطنية للنقل البحري" CNAN " بنسبة 50% من تكاليف النقل لفائدة المصدرين ، إضافة إلى الاستفادة من خدمات الموانئ بأقل التكاليف.
- **بالنسبة للنقل الجوي** :يمنح تخفيض بنسبة 50% للرحلات المتوجهة نحو الدول الإفريقية.

المطلب الرابع: تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] – حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدونية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2013/2012،ص97.

[2] -موقع WWW.ALGEX.DZ تاريخ الاطلاع 20-04-2016 على10:23

[3] – بن يوسف حسينة ،مرجع سبق ذكره،ص64.

تعتبر عملية ترقية الصادرات الهدف التي تسعى إلى بلوغه الحكومة الجزائرية مما دفع بها إلى إنشاء المؤسسات الإنتاجية سواء كانت الكبيرة أو الصغيرة أو المتوسطة، وذلك بغية الاستغلال العقلاني للموارد المادية والبشرية المتاحة، إلى جانب تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بدل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية كمصدر أساسي للخزينة، وفي إطار سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر لتحسين محيطها الاقتصادي و إعطاء المؤسسات كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية، اتخذت السلطات العمومية في الجزائر جملة من الاجراءات التشجيعية التي تهدف إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش قطاع التصدير، وهي كالاتي:

1-على المستوى المحلي:

- أول الخطوات التي تم اعتمادها هي إنشاء هيئة تشرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في وزارة المؤسسات الصغير والمتوسطة اعتبار من 1991 كوزارة منتدبة لتتحول بعد ذلك إلى وزارة عام 1993 وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع التصديري، منها لجان تقنية تجتمع دوريا لتقديم مقترحات قصد إعداد خطط للقطاع مدعمة بمجلس وطني استشاري بهدف ضما الاتصال بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين[1].
- إنشاء 14 مشتلة تعمل في مجال استقبال و احتضان و تدريب عاملي الأفكار المشاريع.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعداد دراسات اقتصادية.
- ولتحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإعادة تنظيمه في شكل شركات لمساهمات الدولةSGP لتقوم بالتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن بحيث يجد

[1] – عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، مداخلة ضمن ملتقى دولي بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 15و16نوفمبر2011،ص9.

المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل والتسهيلات الأزمة لانتصاب المشاريع و منه فالعقار لم يعد حاجزا في المجال الصناعي لنجاح فكرة إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري[1].

- في الجانب المالي تم استحداث صندوق لضمان القروض الصغيرة والمتوسطة في مارس 2004 برأسمال قدره 30مليار دينار، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، يمتلك فروعا جهوية ومحلية، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]. ويتولى المهام التالية:

أ .التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات .

ب .تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

ج .متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

د .ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق وفي إطار تحديث الصندوق فقد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 25 مليون دينار إلى 50 مليون دينار بقرار من مجلس إدارة الصندوق.

2-على المستوى الدولي:

في إطار التعاون الدولي وقعت الدولة على العديد من الاتفاقيات لترقية هذا القطاع:

برنامج ميدا حيث شرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر بتنفيذ برنامج ميدا 1 وهو ساري المفعول من 1995-1999 ومن بين أهدافه المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية الى اقتصاد السوق لأجل تحقيق منطقة تبادل حر وتطوير التعاون الجهوي خارج الحدود، وبلغت المساعدات المقدمة من طرف دول الاتحاد

[1] -المرجع نفسه،ص9.

[2] -المرجع نفسه،ص9.

الأوروبي في إطار هذا البرنامج 5350 مليون اورو 90% منها في إطار التعاون الثنائي 10% منها خصصت للتعاون الجهوي[1].

وبرنامج ميدا 2 جاء ليعوض البرنامج الأول ووافق عليه المجلس الأوروبي في نوفمبر 2000 و هو يخص الفترة2000-2006 يهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من مستوى تنافسيتها، مما يسمح لها التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وتسهيل الوصول إلى المعلومة والمتعاملين حيث سخر الاتحاد الأوروبي ما يعادل 57 مليون اورو لتجسيد هذا البرنامج ، الذي تستفيد منه جل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في قطاع الخدمات كل مؤسسة معنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يسمح البرنامج بـ:

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة خاصة للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق من خلال 80 مشروع خاص بتكوين الاستثمار.
- تسهيل الوصول إلى المعلومة المهنية لصالح مسيري المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص.
- تحسين المحيط المقاولاتي عبر دعم المؤسسات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تم إعداد برنامج تعاون تقني مع البنك الدولي قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تم الاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية[2].

[1] -المرجع نفسه،ص10.

[2] – سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول :تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر2014،ص14-16.

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة 3 قنوات مختلفة مباشرة او غير مباشرة من خلال وسطاء ومراكز الصادرات أو الاندماج مع المؤسسات الكبيرة، حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في مجال نقل و توزيع السلعة المراد تصديرها بتحمل الدولة نسبة من مصاريف هذه العمليات قد تتعدى 50% من التكلفة الكلية مثل ما هو معمول به في الجزائر منذ سنة 1997[1].

المبحث الثالث: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري

بما أن ميزان المدفوعات يعكس وضعية أي دولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا فقد قمنا بالتطرق إلى هذا المبحث لندرس فيه الخصائص التي يتميز بها ميزان المدفوعات الجزائري وكذا دراسة أرصدة ميزان المدفوعات خلال إصلاحات التجارة الخارجية.

المطلب الأول :خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري كالتخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة[2].

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر والتي يمكن إبرازها في ما يلي:

1-عدم استقرار أسعار الصادرات: تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90%من صادراتها وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما

[1] - عماري جمعي وطارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف،2010،ص10-11.

[2] - كاظم حبيب، الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة ،بحوث اقتصادية،العدد1992،1،ص32.

يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد تعرض ميزان المدفوعات للتقلبات، وبالتالي زيادة احتمالات تعرض ميزان المدفوعات للعجز[1].

2-انخفاض معدل التبادل الدولي :يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أي (px/pm) وباعتبار الجزائر دولة من الدول النامية يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدول لهذه الدول فيما يلي :

- مرونة الطلب على السلع الأولية.
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.[2]

3-ضعف القاعدة الإنتاجية :تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع وبالأحادية مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدراتها التنافسية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي[3].

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003):

ميزان المدفوعات هو من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة وعليه فإن القيام بدراسته يبين لنا الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر ولهذا سنقوم بدراسة أرصدة ميزان المدفوعات.

1-تطور ميزان العمليات الجارية :يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، ويتكون هذا الحساب من الميزان التجاري، وميزان الدخل والخدمات وصافي التحويلات.

أ -تطور الحساب التجاري:

[1] – جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمة للتجارة، مجلة الباحث،العدد11،جامعة الجزائر، 2012،ص229.

[2] -المرجع نفسه،ص229.

[3] -المرجع نفسه،ص229.

عرف الميزان التجاري تذبذبا طوال فترة الدراسة حيث حقق خلال سنة 1990 فائضا قدره 3.11 مليار دولار وقد جاء هذا نتيجة قيمة الصادرات المحققة والمقدرة ب 12.88 مليار دولار منها الصادرات من المحروقات المقدرة ب 12.35 مليار دولار و الصادرات خارج المحروقات ب 0.53 مليار دولار (53 مليون دولار) ونتيجة لقيمة الواردات المقدرة ب 9.77 مليار دولار.

كما ارتفع رصيد الميزان التجاري لعام 1991 ليبلغ 4.67 مليار دولار وكان هذا نتيجة انخفاض في قيمة الواردات الجزائرية التي أصبحت تقدر ب 7.77 مليار دولار كما أن الصادرات الجزائرية انخفضت إلى 12.44 مليار دولار، كما استمر الانخفاض في قيمة الصادرات إلى غاية نهاية 1994 أي عرفت قيمة الصادرات رصيد 8.89مليار دولار حيث عرف الميزان التجاري خلال هذه السنة عجزا يقدر ب 0.3- مليار دولار وهي السنة الوحيدة التي عرف فيها الميزان التجاري عجزا كما عرفت أقل رصيد للصادرات الجزائرية طوال فترة الدراسة . و ابتداءا من سنة 1995 عرف الميزان التجاري تحسنا إلى غاية 1998 ، حيث تميزت هذه السنة بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل 12.85دولار للبرميل ، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري، فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.28 مليار دولار سنة 1998 حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات انخفضت لتصبح 0.38 مليار دولار بعدما كانت سنة 1997 تقدر ب 0.64 مليار دولار وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات إلى 8.87 مليار دولار، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث عاود الميزان التجاري الارتفاع سنة 1999 ليصبح 3.36 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات أين سجلت رصيد 11.91 مليار دولار كما صاحب هذا الارتفاع أيضا ارتفاع في قيمة الواردات حيث كانت تقدر ب 8.96 مليار دولار.

وفي سنة 2000 حقق رصيد الميزان التجاري فائضا قدره 12.3 مليار دولار بقيمة صادرات تقدر ب 21.65 مليار دولار و ورادات ب 9.35 مليار دولار وانخفض إلى 9.61 مليار دولار في 2001 بصادرات وصلت إلى 19.09 مليار دولار وواردات 9.48 مليار دولار. وفي 2002 ارتفعت قيمة الواردات12.01 مليار دولار وصاحبها انخفاض في الصادرات لينخفض رصيد الميزان التجاري إلى 6.7مليارردولار، ليعرف بعدها

الميزان التجاري ارتفاعا بقيمة 11.14 مليار دولار بصادرات تقدر ب 24.46 وواردات 13.32 مليار دولار في عام 2003[1] .

الشكل رقم (1): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2003) . الوحدة: مليار دولار

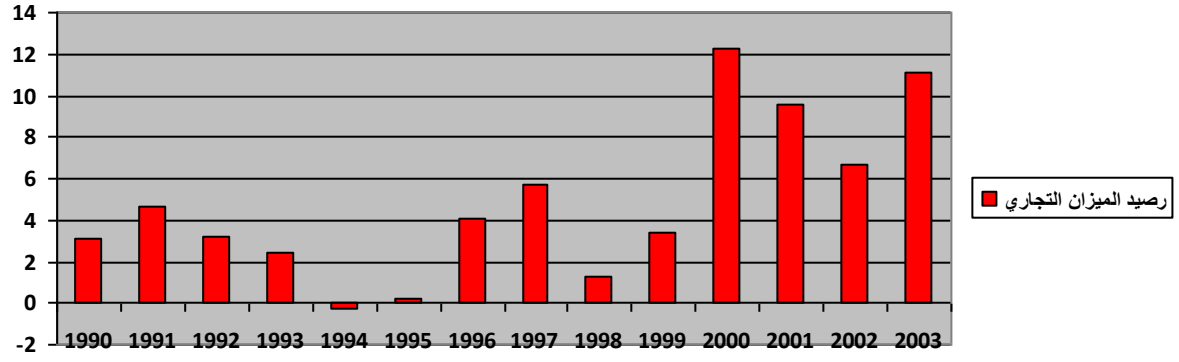

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(1)،ص107 .

ب –صافي خدمات غير العوامل و صافي دخل العوامل.

عرف هذين الحسابين رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة ، حيث عرف حساب خدمات غير العوامل عام 1990عجز يقدر ب 1.20- مليار دولار وتواصل هذا العجز إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 2003 أين عرف رصيد يقدر ب 1.35- مليار دولار. أما حساب صافي دخل العوامل فقد عرف عجز عام 1990 يقدر ب 2.09- مليار دولار وتواصل هذا العجز طوال فترة الدراسة حيث كان العجز سنة 2003 يقدر ب 2.70-مليار دولار[2].

ج –صافي التحويلات:

عرف هذا الحساب رصيدا ايجابيا طوال فترة الدراسة، وعرف هذا الحساب أعلى قيمة له سنة 2003 بـ 1.75مليار دولار ، وأقل قيمة له سنة 2001 ب 0.67 مليار دولار.

[1] -قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند لحاج ،البويرة،2014/2013،ص61-62.

[2] -المرجع نفسه،ص62.

مكن ومما سبق يمكن أن نقول أن ميزان العمليات الجارية عرف عجزا سنوات 1994 و 1995 و 1998برصيد1.8 -مليار دولار ، 2.2 -مليار دولار و 1.12- مليار دولار على الترتيب .أما باقي السنوات فقد عرف ميزان العمليات الجارية فائضا [1].وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(2): تطور رصيد ميزان العمليات الجارية خلال الفترة(1990 -2003) الوحدة: مليار دولار

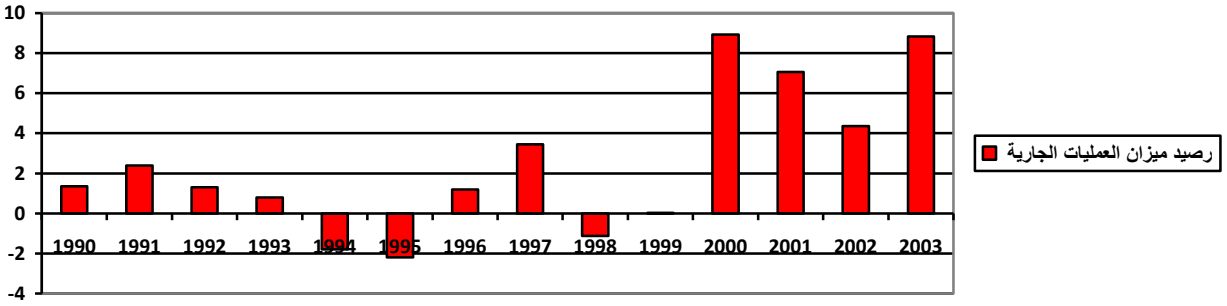

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1)،ص107.

2-تطور ميزان حساب رأس المال:

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بادا متذبذبا طوال فترة الدراسة بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

أ -الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف رصيد الاستثمار المباشر عام 1990 و 1991 عجزا بقيمة 0.04 - مليار دولار و 0.08 - مليار دولار، ومن سنة 1992 إلى غاية 1995 فلم يعرف الاستثمار الأجنبي أي رصيد (الرصيد 0) ، ليعود حساب رأس المال ليحقق فائضا في باقي سنوات فترة الدراسة، ليكون أكبر فائض يحققه في سنة 2001 برصيد 1.18 مليار دولار[2].

[1] - المرجع نفسه،ص62.

[2] -المرجع نفسه،ص63.

ب –رؤوس الأموال:

حقق هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا في سنة 1992 أين حقق فائض بقيمة 0.1 مليار دولار، وكان أكبر عجز عرفه هذا الحساب سنة 1995 بقيمة 3.9– مليار دولار.

ج –قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ:

عرف هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة.

مما سبق يمكن أن نقول أن حساب رأس المال حقق طوال فترة الدراسة عجزا، وكان أكبر عجز حققه سنة 1995 بـ 4.1– مليار دولار لينخفض هذا العجز قليلا ليصبح 0.66– مليار دولار سنة 1998 ليرتفع مرة أخرى سنة 1999 إلى غاية 2.40 مليار دولار[1]. وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(3): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة(1990 –2003)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

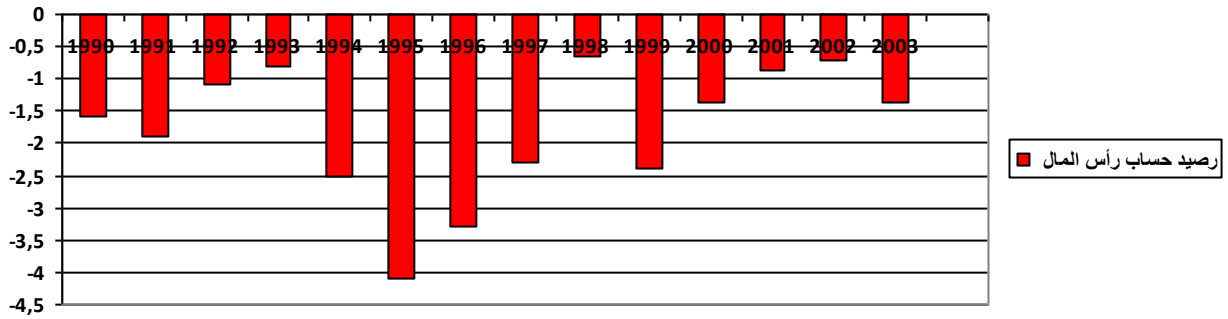

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1)، ص107.

3– تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات:

[1] المرجع نفسه،ص64.

عرف الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة، حيث عرف هذا الرصيد عجزا عام 1990 بقيمة 0.22 – مليار دولار ليرتفع سنة 1991 ويعرف فائضا بقيمة 0.5 مليار دولار وسنة 1992بفائض 0.2 مليار دولار، أما سنة 1993 فقد عرف ميزان المدفوعات رصيدا متوازنا، ليعاود ميزان المدفوعات الجزائري الانخفاض سنة 1994 ليسجل عجز بقيمة 4.4 – مليار دولار وفي سنة 1995 سجل عجز يقدر ب 6.3– مليار دولار وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة الدراسة، لينخفض هذا العجز سنة 1996إلى 2.10 –مليار دولار ، أما في سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات الجزائري فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار.ليعود ويحقق عجزا سنتي1998 و 1999 يقدر ب 1.78– مليار دولار و 2.38–مليار دولار على الترتيب، ليعود ويحقق أكبر فائض سنة 2000 يقدر ب 7.57 مليار دولار وليستمر بتحقيق فوائض سنوات 2001، 2002و2003 يقدر بـ 6.19مليار دولار و3.65مليار دولار و6.86 مليار دولار وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(4): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة(1990 –2003)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

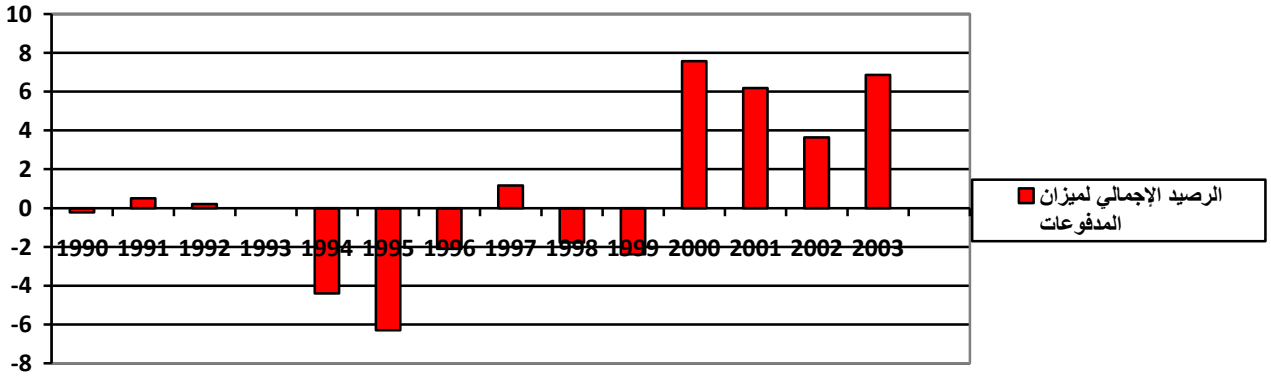

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1)،ص107.

خلاصة:

لقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة اجراءات في سبيل ترقية وتنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، ومن جملة هذه الاجراءات، تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية بالإضافة الى التسهيلات الضريبية و الجمركية التي عرفتها الجزائر وكذا انشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير و المتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية والتأمينية، كما بذلت الدولة مجهودات معتبرة في سيسل تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تأهيلها وذلك بغية مساهمتها في تنمية الصادرات غير نفطية، إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات وهو ما يظهر في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث:

آثار الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد :

لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن باقي دول العالم الخارجي ، وذلك لأن أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من تلك المبادلات التجارية للسلع والخدمات التي تقوم بها مختلف دول العالم ، لما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على اقتصاديات هذه الدول جراء قيام علاقات تجارية بينها ، ولدراسة الشروط التي تتم عندها المبادلات الخارجية ما بين البلدان، فإن الاقتصاديين يستعملون العديد من المؤشرات في قياس التجارة الخارجية والتي تعكس لنا نسبيا حقيقة تطور حالة أو وضعية المبادلات الخارجية لبلد معين اتجاه باقي دول العالم الأخرى ومن هذه المؤشرات ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس اقتضت الدراسة التطرق من خلال هذا الفصل إلى استعراض أهم ما توصل إليه في ميدان التجارة الخارجية من جراء الإصلاح الذي عرفته التجارة الخارجية منذ بداية التسعينات وما هي تغيراتها واتجاهاتها من خلال دراسة ميزان المدفوعات الذي يبين لنا حالة ووضعية المبادلات الخارجية للجزائر.

وحتى نعطي الموضوع حقه من الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث حيث خصص المبحث الأول لدراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2014 والمبحث الثاني لدراسة أثار الصادرات خارج المحروقات على مختلف حسابات ميزان المدفوعات أما في الأخير فقمنا بالتطرق إلى الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2004-2014)

سنقوم في هذا المبحث باستعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة (2004-2014) . وذلك من خلال التطرق في البداية لتطور المبادلات التجارية باستعراض تطور الواردات والصادرات ثم نتناول التوزيع الاقليمي للصادرات الجزائرية أما في المطلب الثالث سنتناول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2004-2014

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2004-2014)

سنتناول في هذا المطلب تطور التجارة الخارجية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014 .

أولا: تطور قيمة الصادرات خلال السنوات (2004-2014)

الجدول رقم(02): تطور قيمة الصادرات للفترة (2004-2014) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2004	31.55	97.92	0.67	2.07	32.22	100
2005	45.59	98.40	0.74	1.59	46.33	100
2006	53.61	97.93	1.13	2.06	54.74	100
2007	59.61	98.38	0.98	1.61	60.59	100
2008	77.19	98.21	1.4	1.78	78.59	100
2009	44.41	98.29	0.77	1.70	45.18	100
2010	56.12	98.30	0.97	1.69	57.09	100
2011	71.66	98.32	1.22	1.67	72.88	100
2012	70.58	98.39	1.15	1.60	71.73	100
2013	63.32	98.36	1.05	1.63	64.37	100
2014	58.36	97.82	1.36	2.27	59.66	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات: **بنك الجزائر**، النشرات الاحصائية الثلاثية : ديسمبر2005 ديسمبر2008، مارس2014، ديسمبر2015،ص15.نقلا من الموقع الإلكتروني

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm تاريخ الاطلاع(2016/04/05)

الشكل رقم(05): تطور الصادرات الإجمالية للفترة(2004-2014) الوحدة: مليار دولار أمريكي

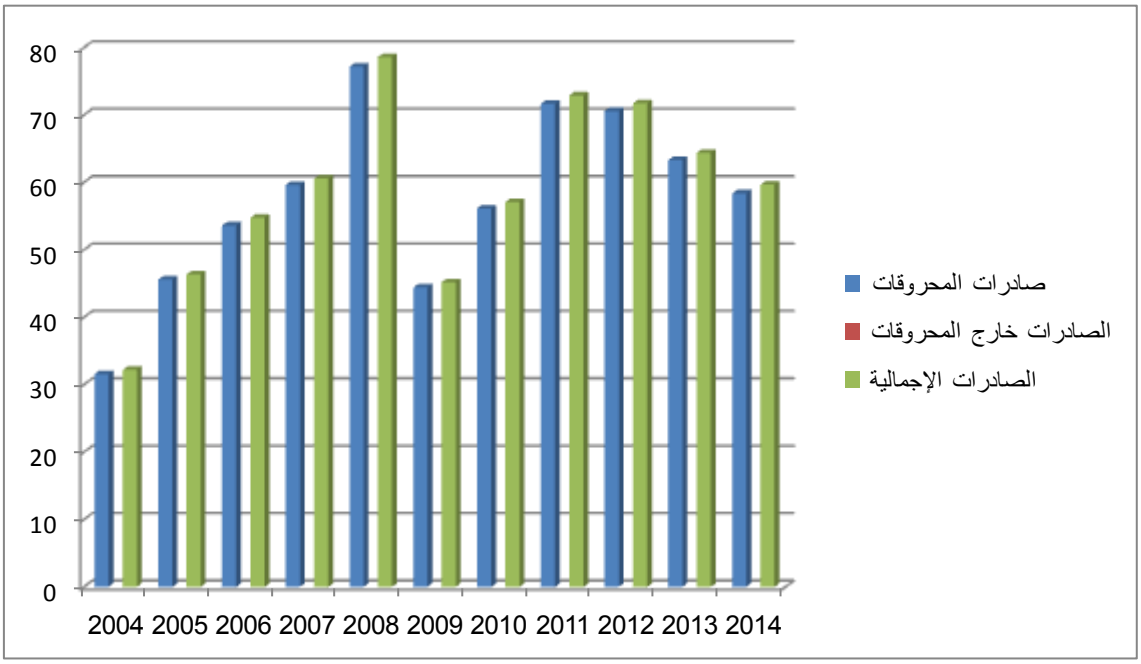

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على معطيات الجدول رقم(02)

لقد تطورت حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة (2004-2014) حيث انتقلت 32.22 مليار دولار أمريكي سنة 2004 إلى 59.66 مليار دولار أمريكي عام 2014

لقد عرفت الفترة من سنة 2004 إلى سنة 2014 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وتارة تنخفض حيث سجلت سنة 2004 حصيلة قدرها 32.22 مليار دولار أمريكي ، ومنه شهدت الفترة من 2004 حتى 2008 ارتفاع محسوسا في حصيلة الصادرات وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول.

حيث وصلت سنة 2008 إلى ما يعادل 78.59 مليار دولار أمريكي وهي أعلى حصيلة سجلتها الصادرات في الفترة (2004-2014) حيث كان السبب في ارتفاع أسعار البترول حيث وصل متوسط سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل ، حيث تعتبر أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات حيث بلغت قيمتها 44.41 مليار دولار حيث بلغ سعر البرميل من البترول 62.63 دولار أمريكي/للبرميل ولتتحسن من جديد سنة 2010 وتبلغ قيمة 57.09 مليار دولار.

لتعاود الصادرات الاجمالية ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات إلى حدود 72 مليار دولار أمريكي سنتي 2011 و 2012 و هذا راجع لارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر 112 دولار أمريكي/للبرميل.

لتعرف الصادرات الجزائرية انخفاضا طفيفا لتبلغ قيمة الصادرات 59.66 مليار دولار أمريكي في سنة 2014 ، بصادرات محروقات تقدر ب 59.66 مليار دولار أمريكي حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات أعلى قيمة لها ب 1.36 مليار دولار أمريكي .

ملاحظة : هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية أي كلما انخفض سعر البرميل فإن قيمة صادرات المحروقات تنخفض وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات الاجمالية والعكس كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت صادرات المحروقات وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالي وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(06):يبين تطور الصادرات بتطور أسعار النفط للفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

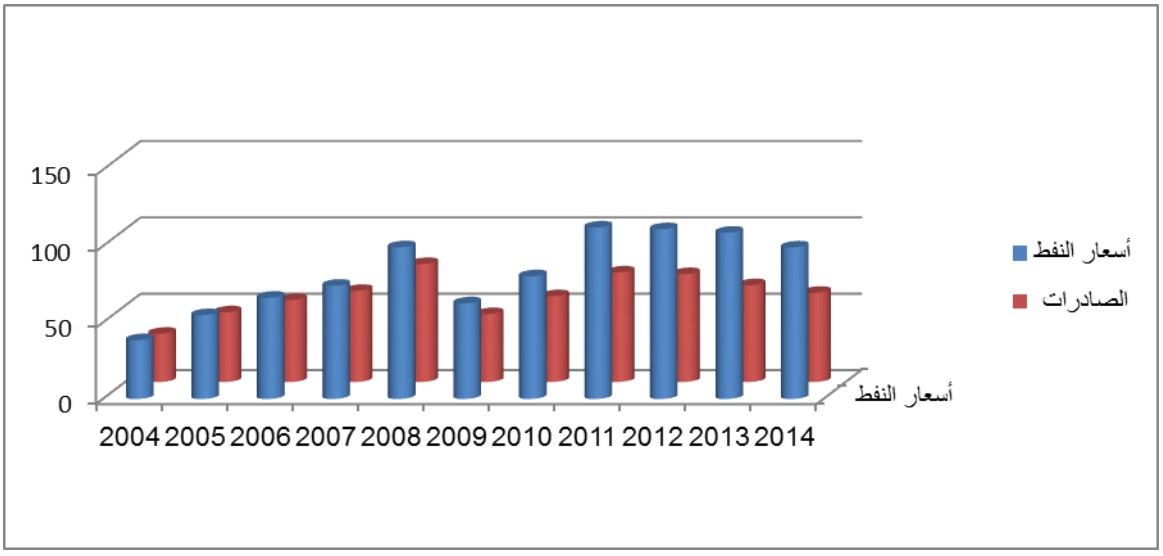

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(04)،ص 110.

ثانيا : تطور قيمة الواردات للفترة(2004-2014)

الجدول رقم(03): تطور قيمة الواردات للفترة (2004-2014) الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	صادرات المحروقات	الواردات
2004	31.55	17.95
2005	45.59	19.86
2006	53.61	20.68
2007	59.61	26.35
2008	77.19	37.99
2009	44.41	37.4
2010	56.12	38.9
2011	71.66	46.92
2012	70.58	51.57
2013	63.32	54.99
2014	58.36	59.67

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات: **بنك الجزائر،** النشرات الإحصائية الثلاثية : ديسمبر2005،ديسمبر2008،مارس2014،ديسمبر2015،ص15. من الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm تاريخ الاطلاع 2016/04/02.

الشـــــكل رقـــــم (07) : يبـــين تطـــور قيمـــة الـــواردات خـــلال الفـــترة (2004-2014).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

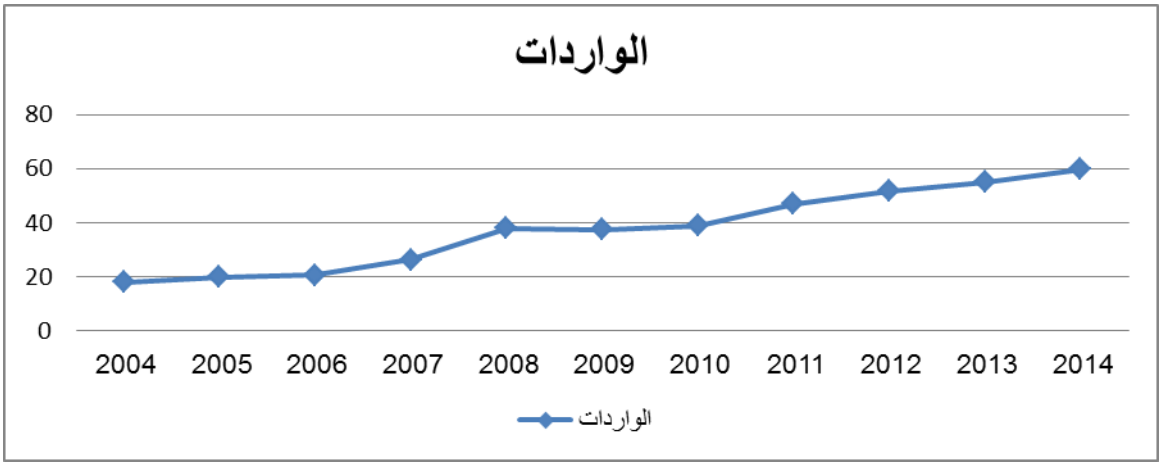

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم(03)

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول والشكل هو التزايد المستمر والمتصاعد للواردات الجزائري حيث نلاحظ انتقالها من 17.95 دولار أمريكي سنة 2004 إلى 59.67 مليار دولار أمريكي سنة 2014 حيث إننا نشاهد خلال هذه الفترة تذبذب في حصيلة الواردات مثلها مثل حصيلة الصادرات و السبب راجع في ذلك إلى اعتمادها في الأساس على الصادرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بصادرات المحروقات، أي ترتبط قيمة الواردات على عوائد الصادرات وبما أن هذه الأخيرة ترتبط بالدرجة الأولى بتغيرات أسعار البترول من فترة إلى أخرى. كما أن جزءا منها يعتمد على السياسة التنموية التي اعتمدتها الدولة.

كما نلاحظ انه منذ سنة 2004 حتى سنة 2010 نلاحظ زيادة مستمرة في حصيلة الواردات حيث انتقلت من 17.95 دولار أمريكي سنة 2004 إلى 37.99 مليار دولار أمريكي سنة 2008 وذلك نتيجة للارتفاع المستمر في حصيلة الصادرات والذي يعود بدوره إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن الجزائر دولة تعتمد على العوائد النفطية في تمويل احتياجاتها وقطاعاتها الاقتصادية، وعلى الرغم من انخفاض قيمة الصادرات سنة 2009 إلا أن قيمة الواردات تراجعت بنسب ضئيلة مقارنة بسنة 2008 لتصل 37.4 مليار دولار أمريكي، لتعاود الواردات الارتفاع في سنة 2010 بقيمة 38.9 مليار دولار أمريكي. وبعدها نلاحظ أن الواردات تزداد في كل من سنوات(2011، 2012، 2013 و 2014) لتبلغ قيمتها سنة 59.67 مليار دولار أمريكي سنة 2014 وهذا راجع للارتفاع القياسي لأسعار البترول خلال هذه الفترة .

كما يمكن أن نربط حجم الواردات بالتزايد في صادرات المحروقات وهوما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(08): تطور الواردات بتطور صادرات المحروقات للفترة(2004-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

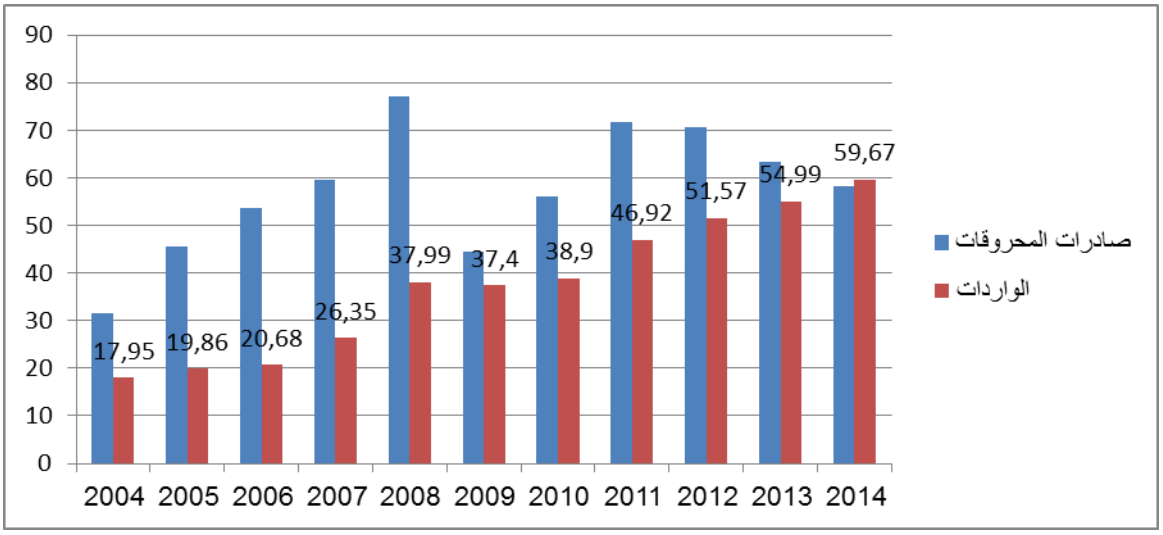

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات غير نفطية في الجزائر للفترة 2004-2014

ويعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالية عليها، و يعبر المؤشر عادة أما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة و قدرتها على المنافسة الدولية، وأما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية للفترة (2004-2014)

	مواد غذائية		مواد خام		نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2004	58	7.67	91	12.04	548	72.25	0.3	0.03	46	6.09	12	1.58
2005	67.37	42.7	133.66	14.73	655.68	72.26	0.47	0.05	36.02	3.97	14.03	1.54
2006	73.34	6.33	194.99	16.83	801.34	96.20	0.89	0.07	43.54	3.75	39.86	3.44
2007	88.47	6.64	169.52	12.72	992.58	74.51	0.61	0.04	45.98	3.45	33.23	2.49
2008	118.5	6.12	333.61	17.22	1384.31	71.46	1.05	0.05	67.12	3.46	16.52	0.85
2009	113	10.60	170	15.94	692	64.91	0	0	42	3.93	49	4.59
2010	305	18.83	165	10.19	1089	67.26	0	0	27	1.66	33	2.03
2011	355	17.21	161	7.80	1496	72.55	0	0	35	1.69	15	0.75
2012	315	15.27	168	8.14	1527	74.05	0.4	0.04	32	1.55	19	0.92
2013	402	18.65	109	5.03	1458	67.34	0	0	28	1.29	17	0.78
2014	323	11.49	110	3.91	2350	83.62	2	0.07	15	0.53	10	0.35

المصدر: – المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني http://www.douane.gov.dz تاريخ الإطلاع (2016/04/03).

–بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية :، ديسمبر 2005 ، ديسمبر 2008 ، مارس 2014 ،ديسمبر2015، ص 28 . نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm تاريخ الاطلاع2016/04/02.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من 6 أصناف أساسية، حيث تختلف نسب مساهمتها في اجمالي الصادرات غير النفطية من صنف إلى آخر، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (09): هيكل الصادرات الغير نفطية للفترة(2004-2014)

الوحدة:%

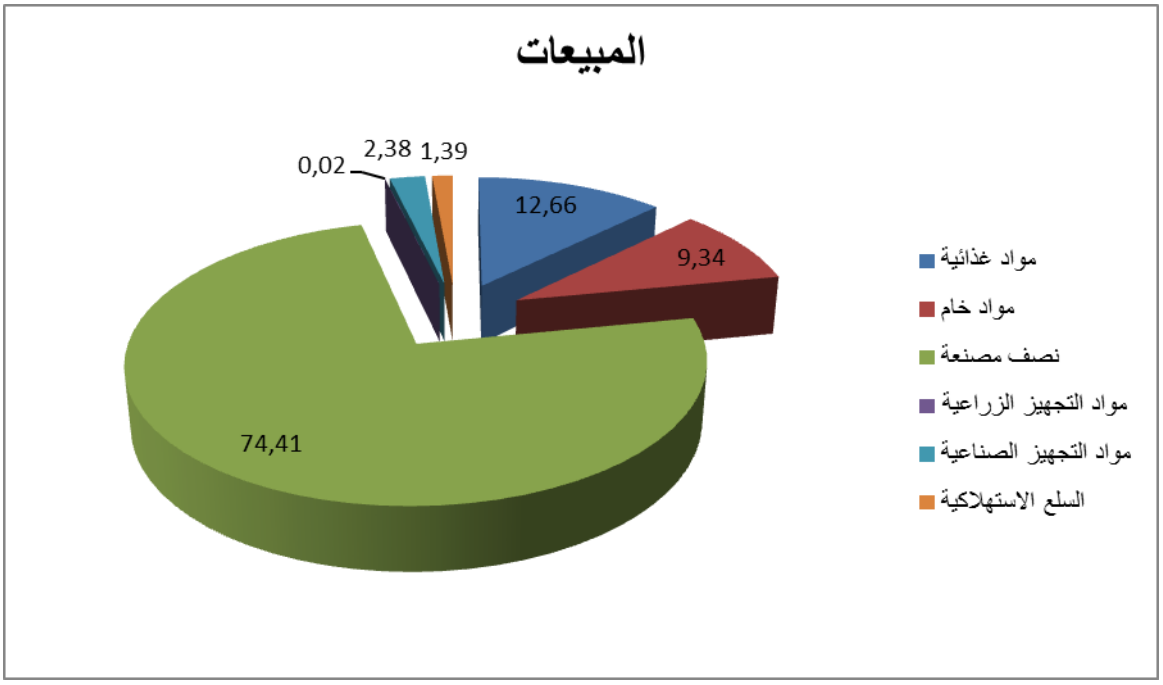

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(04)

عند قراءة الشكل نلاحظ ان المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الاولى على رأس المنتجات غير النفطية المصدرة وذلك بنسبة 74.41 % تقريبا من اجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2004-2015)، وتتمثل هذه المنتجات اساسا في الزيوت ومشتقاتها الاخرى، الامونياك، الهليوم، وهي نتيجة طبيعية نظرا لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 97 % تقريبا في صادراتها، وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة، انتعاش ملحوظ حيث انتقلت قيمتها من 548 مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى ما قيمته 2350 مليون دولار امريكي سنة 2014 ، والسبب راجع الى ارتباطها الوثيق بالمحروقات فكلما ا زدت هذه الاخيرة ازدادت معها.

وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية وذلك بنسبة 12.66 % من اجمالي الصادرات غير النفطية للفترة(2004-2014)، حيث تضم بالدرجة الاولى: السكر الابيض، التمور، العجائن الغذائية، الماء،

الخمور....الخ. إلا أن وارداتنا اكثر بكثير من صادراتنا من حيث المواد الغذائية وذلك لتنوعها واختلاف الحاجات الاستهلاكية حيث عرفت المنتجات الغذائية انتعاشا ملحوظا حلال الفترة من 2004 الى 2013 حيث انتقلت من 58 مليون دولار امريكي الى 402 مليون دولار امريكي سنة 2013 وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم للفلاحين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره، اما بالنسبة لسنة 2014 فقد تراجعت بنسبة 20% مقارنة بسنة 2013 حيث وصلت إلى 323 مليون دولار أمريكي.

ثم تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة بنسبة 9.34% من حيث المنتجات الصدرة خارج المحروقات للفترة (2004-2014) والتي تشمل خاصة الفوسفاط ،الزنك والنحاس، وسبب احتلالها لهذه المرتبة هو الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلالا حقيقيا، وتعتبر سنة 2008 التي سجلت فيها الجزائر أكبر نسبة لصادرات المواد الخام حيث بلغت 333.61 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 17.22%.

أما في المرتبة الرابعة تأتي مواد التجهيز الصناعية بنسبة 2.38% ، والتي تتكون من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والأشغال العمومية، حيث سجلت أعلى حصيلة لها سنة 2008 بقيمة 67.12 مليون دولار أمريكي. أما في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة ما يقارب 1.36 % من اجمالي الصادرات غير النفطية وتضم بالدرجة الاولى مواد التنظيف، مواد التجميل، الادوية، الورق...الخ، حيث سجلت حصيلة الصادرات من مواد الاستهلاكية غير الغذائية سنة 2009 قيمة تقدر ب 49 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة تقدر ب 4.59 %.

أما التجهيزات الفلاحية احتلت المرتبة السادسة وذلك بنسبة 0.02 % من اجمالي الصادرات غير النفطية حيث تتكون منتجاتها من الجرارات، الأجهزة الميكانيكية وبعض اللوازم الاخرى. وظلت هذه المواد تتقهقر من سنة الى اخرى حتى انعدمت سنوات 2013/2011/2010/2009 ثم ارتفعت بقيمة 2 مليون دولار امريكي سنة 2014 .

المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للصادرات الغير نفطية في الجزائر للفترة 2004-2014

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، و لذا سنتناول هذا المطلب التوزيع الجغرافي للصادرات وتطورها خلال الفترة(2004-2014) ، وحسب أهم الدول التي تشكل منفذا لصادراتها وذلك من خلال ما يلي:.

سنقوم في هذ العنصر بالتطرق إلى مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر وذلك كما يلي:

الجدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للفترة (2004-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	%
هولندا	115	127	81	139	237	40	169	252	448	658	844	28
اسبانيا	140	135	190	125	222	156	300	468	500	345	435	16
فرنسا	210	189	215	353	435	216	224	211	204	163	515	21
ايطاليا	60	63	115	150	240	93	118	164	149	96	134	10
بريطانيا	15	19	16	8	6	3	17	27	30	70	85	2
مالطا	1	3	1	0	3	11	1	0	1	47	0	1
تونس	25	32	50	60	70	41	60	75	38	42	71	2
المغرب	64	77	101	108	56	24	30	20	52	41	38	3
العراق	0	0	0	0	0	0	4	15	78	39	31	1
تركيا	55	69	114	70	140	70	35	73	13	39	40	1

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات الجزائرية غير النفطية حيث تحتل هولندا وفرنسا واسبانيا وايطاليا اكبر النسب وهي 28%، 21%، 15% ،10% على التوالي خلال الفترة الممتدة بين (2004-2014) وهذا يرجع إلى أن هذه الدول هي نفسها المستوردة

للمنتجات الجزائرية من النفط والغاز الطبيعي ، كما نلاحظ أن هذه الدول تسيطر على أكثر نصف إجمالي الصادرات غير النفطية حيث بلغت نسبة هذه الدول حوالي 70%، وربما يرجع السبب للمصالح السياسية والاقتصادية للجزائر التي اكتفت بالتعامل مع هذه المجموعة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي ويرجع هذا التركيز إلى:

- أسباب تاريخية: نتيجة العلاقة التي تربط خصوصا الجزائر وفرنسا باعتبارها المستعمر القديم لها.
- أسباب اقتصادية: تتمثل في الدور الذي لعبته الدول الأوروبية في تمويل المصانع الجزائرية والتجهيزات الصناعية.
- أسباب جغرافية: كما ذكرنا سابقا القرب الجغرافي أي أن الاتحاد الأوروبي أقرب إلى السوق الجزائرية من باقي الدول.

المبحث الثاني: آثار الصادرات خارج المحروقات على حسابات ميزان المدفوعات

سنقوم في هذا المبحث بتحليل الآثار المترتبة على مختلف حسابات ميزان المدفوعات ومعرفة الأرصدة المحققة ووضعية هذه الحسابات ما اذا كانت في حالة فائض أو عجز .

المطلب الأول: آثار الصادرات خارج المحروقات على الميزان التجاري

يتميز الميزان التجاري بعنصرين أساسين أولهما التبعية للصادرات من المحروقات ثم الأهمية البالغة للواردات و في هذه الصدد نقوم بالتطرق إلى وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2004-2014) وما هي وضعيته في حالة غياب صادرات المحروقات.

أولا: تطور الميزان التجاري للفترة (2004-2014).

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا موجبا طول فترة الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(06): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2004-2014).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2004	14.27	32.22	17.95
2005	26.47	46.33	19.86
2006	34.06	54.74	20.68
2007	34.24	60.59	26.35
2008	40.60	78.59	37.99
2009	7.78	45.18	37.4
2010	18.2	57.09	38.9
2011	25.96	72.88	46.92
2012	20.16	71.73	51.57
2013	9.38	64.37	54.99
2014	0.32	59.66	59.67

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات: **بنك الجزائر**، النشرات الإحصائية الثلاثية :ديسمبر2005، ديسمبر2008،مارس2014،ديسمبر2015،ص15. من الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm تاريخ الاطلاع 2016/04/02.

الشكل رقم(10): تطور الميزان التجاري للفترة(2004-2014). الوحدة: مليار دولار أمريكي

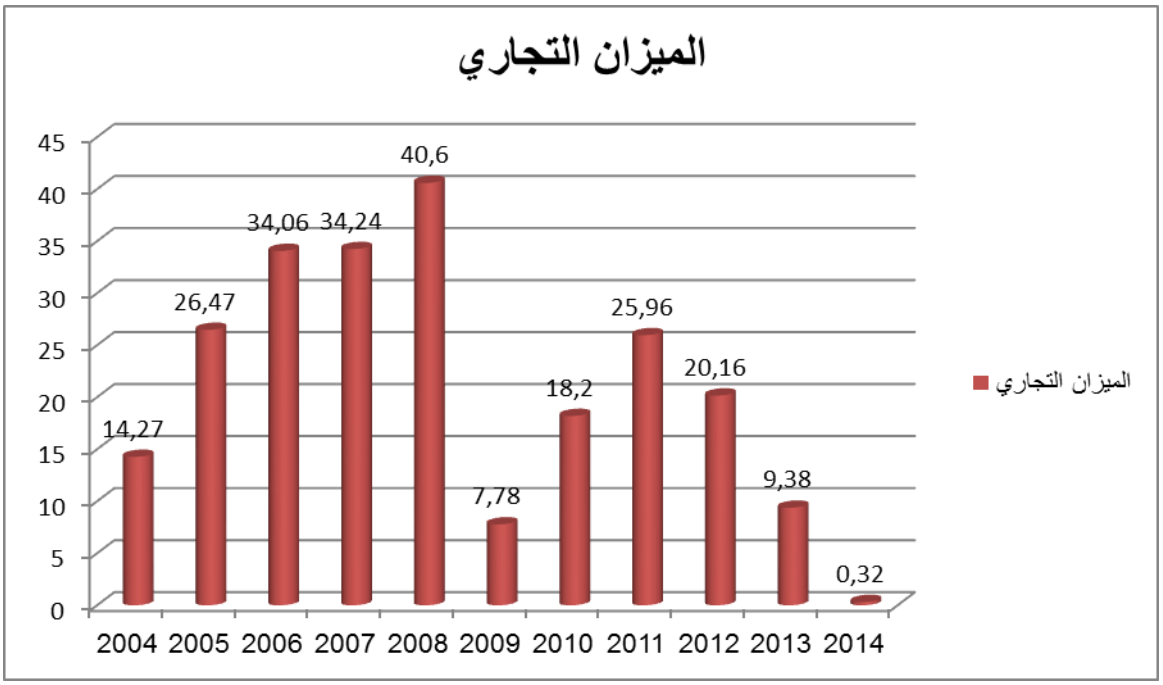

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم(06)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة حيث حقق عام 2004 رصيدا ب 14.27 مليار دولار، كما عرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2008 أين حقق أكبر فائض ب 40.6 مليار دولار . ليهبط سنة 2009 هبوطا قياسيا بسبب انخفاض أسعار البترول إلى رصيد 7.78 مليار دولار وفي سنة 2011 أين انتعشت أسعار البترول حقق الميزان التجاري رصيد 25.96 مليار دولار ليعاود الهبوط ويستقر سنة 2014 في رصيد 0.32 مليار دولار، ويمكن تفسير هذا التذبذب وعدم التزايد لتحقيق أعلى الأرصدة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات.

ثانيا: تطورات الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة (2004-2014).

يعرف الميزان التجاري رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة وهو ما يبينه الجدول والشكلين المواليين:

الجدول رقم(07): تطور الميزان التجاري خارج المحروقات للفترة (2004-2014).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري خارج المحروقات
2004	0.67	-17.95	-17.28
2005	0.74	-19.86	-19.12
2006	1.13	-20.68	-19.55
2007	0.98	-26.35	-25.37
2008	1.4	-37.99	-36.59
2009	0.77	-37.4	-36.63
2010	0.97	-38.9	-37.93
2011	1.22	-46.92	-45.7
2012	1.15	-51.57	-50.42
2013	1.05	-54.99	-53.94
2014	1.36	-59.67	-58.31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02) والجدول رقم(03).

الشكل رقم(11): تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة(2004-2014).

الوحدة: مليار دولار

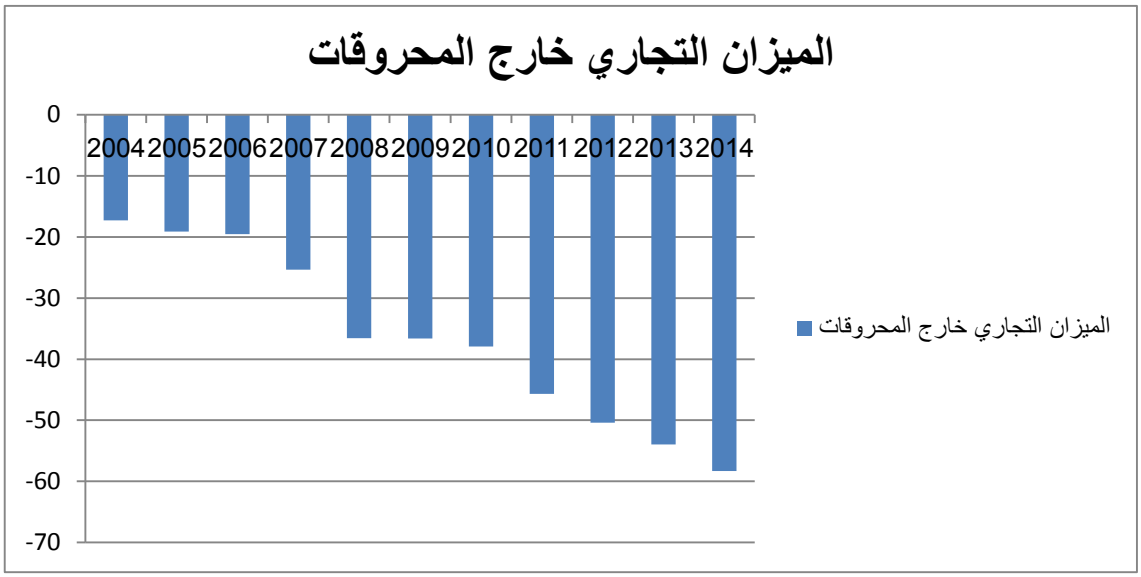

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(08).

نلاحظ من خلال الجدول الذي تطرقنا إليه هو بهدف معرفة مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تغطية الواردات الجزائرية وتحقيق رصيد إيجابي للميزان التجاري خارج المحروقات غير أن الميزان التجاري خارج المحروقات عرف رصيدا سلبيا ومتصاعدا طوال فترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2004 بعجز قيمته 17.28 مليار دولار، ليتواصل هذا العجز في الارتفاع إلى غاية سنة 2014 حيث حقق أكبر عجز بقيمة 58.31 مليار دولار .

وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي لازال يتخبط في العديد من المشاكل والتي من بينها الاعتماد اشبه كلي على صادرات المحروقات وارتباط هذه الأخيرة بأسعار النفط بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: آثار الصادرات خارج المحروقات على ميزان رأس المال

ويبين هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، حيث حقق حساب رأس المال الجزائري رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(08): تطور حساب رأس المال للفترة 2004-2014 الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد حساب رأس المال	الاستثمار المباشر(صافي)	رؤوس الأموال الرسمية (صافية)
2004	-1.87	0.62	-2.23
2005	-4.24	1.06	-3.05
2006	-11.22	1.76	-11.89
2007	-0.99	1.37	-0.77
2008	2.54	2.33	-0.43
2009	3.45	2.54	1.3
2010	3.42	3.47	0.44
2011	2.37	2.04	-1.08
2012	-0.36	1.54	-0.58
2013	-0.96	1.09	-0.38
2014	3.55	1.53	0.52

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات: **بنك الجزائر**، النشرات الإحصائية الثلاثية : ديسمبر2005،ديسمبر2008،مارس2014،ديسمبر2015،ص15. من الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm تاريخ الاطلاع 2016/04/02.

الشكل رقم(12):يبين تطور حساب رأس المال للفترة (2004-2014). الوحدة: مليار دولار

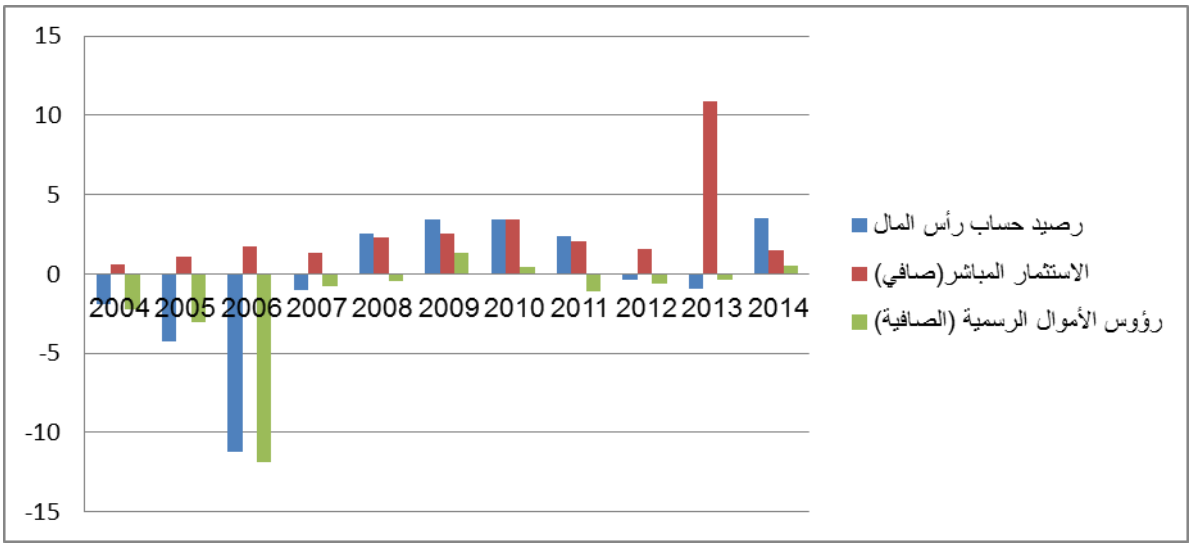

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(08).

يتضح من الجدول أعلاه أن رصيد حساب رأس المال عرف رصيدا سلبيا خلال السنوات من 2004 إلى 2007 حيث عرفت هذه الفترة عجزا متذبذبا، أين كان أكبر عجز سجله الحساب عام 2006 برصيد 11.22- مليار دولار ، وليسجل سنة 2008 فائضا بقيمة 2.54 مليار دولار ليستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 2011 ، ليعود ويسجل عجزا سنتي 2012 و 2013 بقيمتي 0.36- مليار دولار و0.96 - مليار دولار على التوالي، وفي سنة 2014 حقق رصيد حساب رأس المال أكبر فائض له بقيمة 3.55 مليار دولار .

ولمعرفة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في حساب رأس المال ودفع الديون الخارجية سوف نتطرق إلى هذا الجدول الموالي الذي يبين تغطية رؤوس الأموال(الإهلاك) من طرف الصادرات خارج المحروقات.

الجدول رقم(09):تغطية رؤوس الأموال المهتلكة من الصادرات خارج المحروقات للفترة(2004-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	صادرات خارج المحروقات	رؤوس الأموال(الاهتلاك)	تغطية رؤوس الأموال المهتلكة من طرف الصادرات خارج المحروقات
2004	0.67	-4.35	-3.68
2005	0.74	-4.46	-3.72
2006	1.13	-12.87	-11.74
2007	0.98	-1.28	-0.3
2008	1.4	-1.27	0.13
2009	0.77	-0.89	-0.12
2010	0.97	-0.11	0.86
2011	1.22	-1.14	0.08
2012	1.15	-0.85	0.3
2013	1.05	-4.24	-3.19
2014	1.36	-5.2	-3.84

المصدر: من إعداد الطالب إحصائيات: **بنك الجزائر**، النشرات الإحصائية الثلاثية :

ديسمبر2005،ديسمبر2008،مارس2014،ديسمبر2015،ص15. من الموقع الالكتروني

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm تاريخ الاطلاع 2016/04/02.

الشكل رقم(13): تغطية رؤوس الأموال المهتلكة للصادرات خارج المحروقات للفترة (2004-2014).

الوحدة : مليار دولار

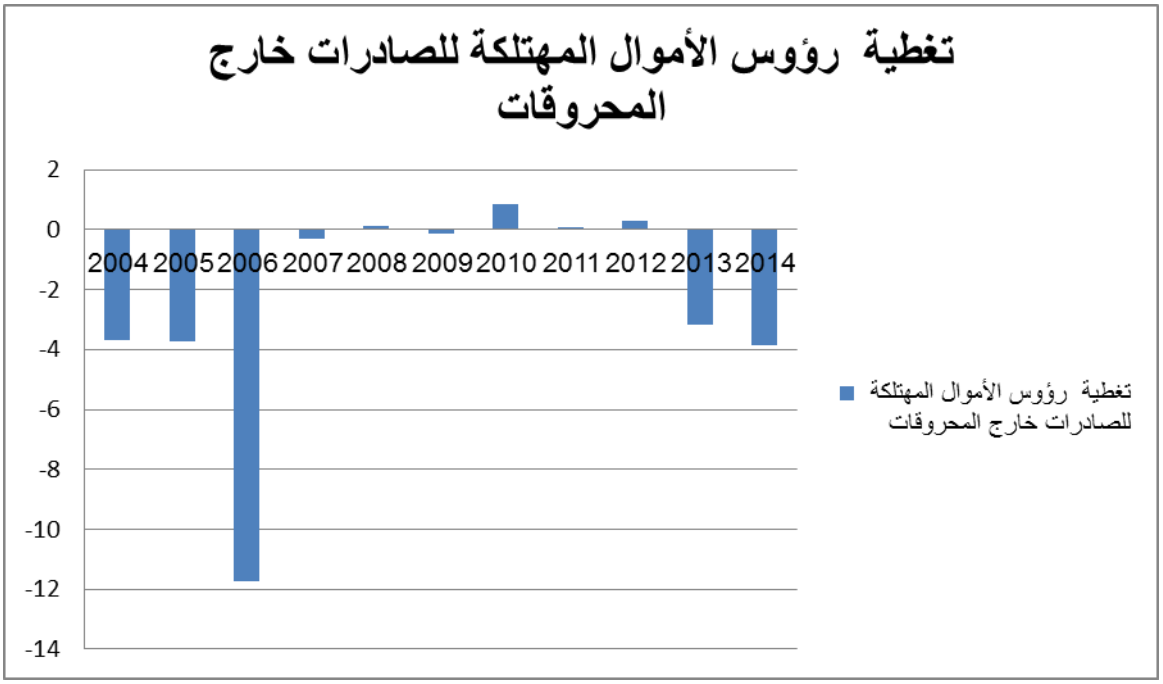

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن رصيد الصادرات خارج المحروقات لا يمكنه تغطية جميع رؤوس الأموال إلا في السنوات 2008و 2009و2010و2011 حيث بلغ أكبر عجز تغطية له تغطية رؤوس الأموال المهتلكة برصيد بلغ 11.74- مليار دولار.

وهنا يمكننا القول أن زيادة رؤوس الأموال المهتلكة التي أدت إلى انخفاض المديونية الخارجية يعو الى ارتفاع صادرات المحروقات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أسهم في زيادة العوائد المالية من صادرات المحروقات.

المطلب الثالث : آثار الصادرات خارج قطاع المحروقات على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

وفي هذا المطلب سندرس تطور الرصيد الإجمالي ميزان المدفوعات في الفترة 2004-2014 ، كما سنقوم بدراسة تطوره وهذا بدون باستثناء الصادرات خارج المحروقات

1- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2004-2014).

عرف الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات رصيدا موجبا طوال من الفترة 2004 إلى 2013 وهذا بالرغم من تحقيق حسابي صافي دخل العوامل وصافي خدمات خارج العوامل رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة ، حيث بلغ سنة 2004 قيمة 7.57 مليار دولار واستمر في التزايد إلى أن بلغ سنة 2008 أكبر فائض له بقيمة 36.99 مليار دولار، ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط أين حققت صادرات المحروقات أكبر رصيد لها بقيمة 78.59 مليار دولار، بينما في سنة 2009 عاود رصيد ميزان المدفوعات الانخفاض حيث بلغ 3.86مليار دولار، ليعاود الارتفاع من جديد سنتي 2010 و2011 حيث بلغت قيمة الفوائض المسجلة 15.32 مليار دولار و20.14 مليار دولار ، ليعود الرصيد الإجمالي إلى الانخفاض سنة 2012 و2013 برصيد 12.06 مليار دولار سنة 2012 ورصيد 0.13 مليار دولار سنة 2013 ، وفي سنة 2014 حقق ميزان المدفوعات عجزا برصيد 5.88- مليار دولار وهذا بسبب تراجع قيمة صادرات المحروقات جراء انخفاض أسعار النفط إضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات حيث حققت أكبر رصيد بقيمة 59.67 مليار دولار.[1]

2- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة (2004-2014).

عرف الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة حيث كان يبلغ سنة 2004 رصيد 22.3- مليار دولار وسنة 2001 رصيد 12.61 مليار دولار وهو أقل عجز حققه هذا الميزان، ليعرف بعدها ميزان المدفوعات عجزا متزايدا في العجز إلى أن وصل إلى 63.73- مليار دولار وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات خارج المحروقات طوال فترة الدراسة[2].

[1] -أنظر الملحق رقم(02) ، ص108.
[2] -أنظر الملحق رقم(03) ، ص109.

الشكل رقم (14): تطور ميزان المدفوعات بالمحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة : مليار دولار أمريكي

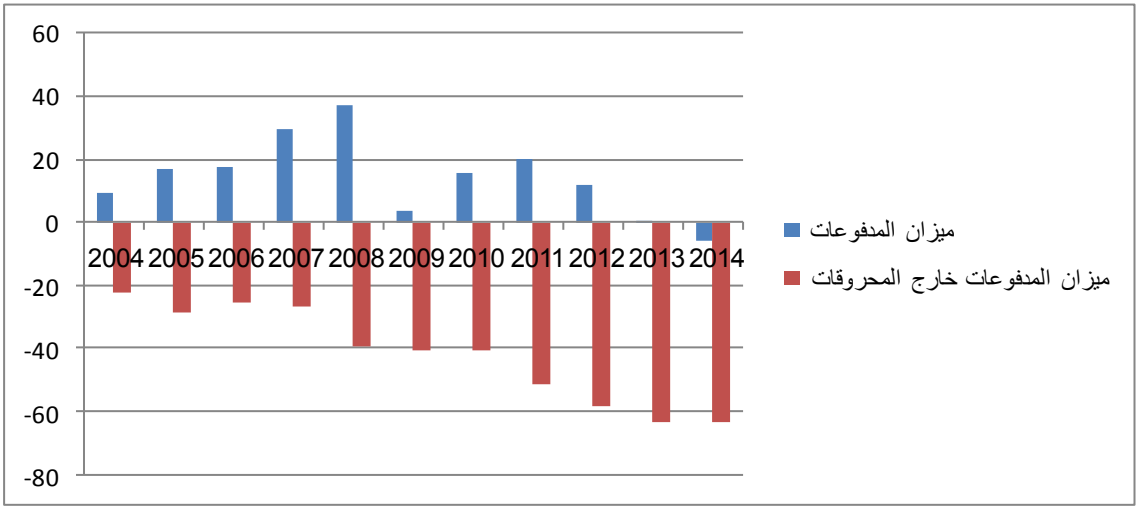

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين (02) و (03) ، ص107-108.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية والانضمام الى منظمة العالمية التجارة

قامت الجزائر بعدة مفاوضات من أجل الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل إحداث تغييرات في أداء الاقتصاد الجزائري من شأنها التأثير على وضعية ميزان المدفوعات. وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث من خلالين مطلبين وهما على التوالي ماهية المنظمة العالمية للتجارة انعكاسات الانضمام على ميزان المدفوعات

المطلب الأول: ماهية منظمة العالمية التجارة

أولا–تعريف منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية[1]. وقد انشات هذ المنظمة لتحل محل الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش1994 ، بعد انتهاء جولة الأورجواي وتشمل المنظمة وقت إنشائها في أول جانفي 1995 حوالي 110 دولة منهم85 دولة نامية.

ثانيا–أهداف ومهام منظمة التجارة العالمية:

1– أهداف المنظمة العالمية للتجارة: تهدف المنظمة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية[2] :

- ✓ تحرير التجارة الدولية من القيود الكمية والجمركية من خلال توفير نظام تجاري متعدد الأطراف.
- ✓ العمل على رفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء وتحقيق التشغيل الكامل بتحقيق التنمية المستدامة ذات مستويات عالية والمحافظة على البيئة.
- ✓ –تأمين حصول الدول النامية خاصة الأقل نموا على حصة متزايدة من التجارة الدولية.

2– مهام المنظمة العالمية للتجارة:

تبرز أهمية المنظمة العالمية للتجارة من خلال المهام التي أنيطت بها والمتمثلة في[3]:

- ✓ الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الأعضاء، بما فيها الاتفاقيات الجمعية ، بغرض تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في رفع مستوى المعيشة والمساهمة في القضاء على البطالة .
- ✓ تنظيم المفاوضات الدولية بين الأعضاء حول المسائل العالقة من أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة بصفة عامة .

[1] -الموقع الالكتروني: http://www.wtoarab.org/page.aspx?page_key=the_organization_concisely&lang=ar تاريخ الاطلاع 2016/05/09 الساعة: 23:56

[2] -قطافي السعيد ،أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006،ص41.

[3] -عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، دار الصفاء، عمان،1999،ص92.

- ✓ العمل على فض وتسوية المنازعات الدولية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وفقا للأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بذلك.
- ✓ إدارة ومراجعة السياسات التجارية لدول الأعضاء بصورة دورية ضمن زيادة التزامها بضوابط السلوك والتعهدات بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف .
- ✓ تحقيق أكبر قدر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في المسائل التجارية والنقدية والتمويلية.

ثالثا : دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي[1]:

- الاندماج في الاقتصاد العالمي: أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- إنعاش الاقتصاد الوطني: عن طريق ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لانعاش الاقتصاد الوطني.
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات: حيث أن تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.
- مسايرة التجارة الدولية: فالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلا يمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية ان ارادت مسايرة التطورات الحديثة.

رابعا: شروط الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الشرط العام لأي دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هو أن تقبل شروط التوقيع، وتلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات واتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية، والدخول إلى الأسواق الخارجية، كم يمكن للبعض اختيار مقعد ملاحظ، أما بالنسبة للشروط الخاصة فنوجزها كالتالي[1]:

[1] -نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،دار المحمدية العامة،الجزائر،2003،ص134

- الحقوق الجمركية: على الجزائر أن تلتزم بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر وكذا مراعاة قوانين "الجات" التي تنص على أن القيمة في المبادلات التجارية يجب أن تكون "الجات" التي تنص على أن القيمة في المبادلات التجارية يجب أن تكون السعر الواجب دفعه من الصفقة.
- المرور إلى اقتصاد السوق :إن الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في جميع الميادين واقتصاد السوق حسب الأخصائيين، لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قوانين السوق.

المطلب الثاني: آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات

يعتمد التنبؤ بميزان المدفوعات ووضعيته على مدى القدرة على توفير المعلومات الاقتصادية، وتحديد العلاقات السلوكية بين مختلف المجاميع الاقتصادية، وبالنظر إلى حجم المتغيرات الداخلية في ميزان المدفوعات والقادرة على التأثير فيه، فإن المعلومات المحتاج إليها ذات طبيعة غير متجانسة ومصادرها متباينة، وتنبع أهمية المعلومات الاقتصادية من كونها وسيلة لاستقراء التطورات المختلفة للمتغيرات الخارجة عن سيطرة البلد أسعار الواردات والصادرات والفائدة، فضلا عن كونها وسيلة لتحديد الأهداف على ضوء الواقع والإمكانيات.

1- مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري : تعترض إعداد ميزان مدفوعات الجزائر والتنبؤ بوضعيته المستقبلية بعض الصعوبات التي نشير إلى أهمها فيما يلي[2] :

- ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية : تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة، بما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصداقية، لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها.
- صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وأداء ميزان المدفوعات الجزائري: يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات، بما يساعد على نمذجتها، وقد تتداخل هذه المتغيرات فيما بينها، فقد يؤثر حجم الواردات المحلية على أسعارها، فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليها بالإضافة إلى مدى تشاؤم أو تفاؤل الأعوان المتدخلين على مستوى الأسواق العالمية.

[1] - نعيمة بوخالفي ، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001،ص124.

[2] -جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره،ص233-234.

- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي. هل هو سعر النفط أم كمية النفط المصدرة، أم مستوى الواردات أم هذه المتغيرات جميعا وإن كان الأمر كذلك، فما هو حجم إسهام كل منها.
- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان من جهة، وبتحركات وتقلبات أسعار الصرف المعومة من جهة أخرى.
- صعوبة معرفة نصيب تأثير كل من سياسات العرض وسياسات الطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية، بما يجعل الاختيار بين إحدى السياستين صعبا لما تكون إدارة السياستين معا في آن واحد مستحيلة.
- عدم اتساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها، فضلا عن مدى مصداقيتها، و مدى القدرة على تحدي بالاعتبار.

2-**انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات** : يعمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على افراز مجموعة من الانعكاسات على ميزان المدفوعات، يمكن تصور بعضها على النحو التالي:

أ-الانعكاسات الإيجابية المتوقعة: تتمثل الآثار الإيجابية المتوقعة في:[1]

- تشجيع التجارة الدولية وحرية دخول وخروج المنتجات مما يتيح فرصة أفضل لاختيار المنتوج.
- تحرير القيود الجمركية يساعد على تقييم السلع بقيمتها الحقيقية بما يسمح بحرية تنقل السلع من و إلى الداخل.
- تحرير القيود الجمركية يشجع على الاستثمار وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة.
- توفير السلع الصناعية التي بحاجة إليها بتكاليف أقل وجودة عالية من أجل تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الانتاجية وذلك بالاستفادة من التطور التكنولوجي من أجل تطوير الصناعة المحلية.
- تواجد الشركات المتعددة الجنسيات تسمح بإتاحة قنوات أفضل لإيصال المنتجات الى الأسواق العالمية، كما أنها ستأخذ على عاتقها ترقية المهارات، الطرق، المعايير القياسية التكنولوجية.

[1] - زيرمي نعيمة،أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015، ص 243-245.

- فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب سيزيد من المنافسة على المنتج الذي يكون أفضل وبأعلى جودة وبمقاييس عالمية.
- تحفيز المستثمر المحلي للحصول على علامات تجارية (شهادة الايزو).
- تقليص الحواجز في الأسواق العالمية وخلق فرص أوسع للجزائر لتصدير منتجاتها على المدى الطويل.
- اكتساب حق حماية الصناعة الناشئة لأن الجزائر تصنف في خانة الدول النامية.
- إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات وواردات المدخلات الزراعية(آليات، أسمدة، مبيدات،..) من شأنه أن يحسن معدل التبادل التجاري الزراعي و يزيد من قدرة المزارعين على المنافسة عالميا.
- تطور خدمات المصارف المحلية ووجود مصارف أجنبية ضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر.

ب–الانعكاسات السلبية المتوقعة: يمكن استنتاج سلبيات الانضمام لهذه المنظمة من خلال تجارب بعض البلدان العربية ذات الخصوصية المتشابهة مع الجزائر والتي هي عضو في المنظمة، وعليه يمكن إيجاز هذه السلبيات فيما يلي:[1]

- فقدان القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والنسيج الصناعي خاصة، الذي يمتاز بالضعف، وعدم قدرة الاقتصاد على المنافسة وارتفاع تكاليف الانتاج بالإضافة إلى اعتماده أساليب تقليدية في التسيير.
- ضعف التسويق واستحواذ الصادرات البترولية عل إجمالي الصادرات الجزائرية مما يزيد من التبعية للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية.
- حل الكثير من المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة لعدم مقدرتها على المنافسة، كما أن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح العمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشا، إضافة إلى قطاع خاص، حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية.
- فتح السوق الجزائرية أما الصناعات أكثر من 148 دولة منتمية إلى المنظمة، واغراق السوق المحلية بسلع أجنبية ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة.
- تفرض الدول المتقدمة حماية على اسواقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة والصحة، وبالتالي لن تستطيع الواردات الجزائرية الولوج الى تلك الأسواق.

[1] -المرجع نفسه، ص243-245.

- تعاني الجزائر من تبعية للخارج ، ومن المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام العالمي الجديد إلى 25 % من إجمالي واردات عبارة عن مواد غذائية.
- تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية، حسب ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في أسواقها الداخلية، مما يؤدي إلى نقص متزايد للإنتاج المحلي، وضعف القدرة الشرائية للمستهلك المحلي.
- ارتكاز القطاع الزراعي في الجزائر على استيراد منتج واحد هو الحبوب حيث تستهلك الجزائر 50% من الكمية الاجمالية من هذه السلع، سيؤثر على اتفاقياتها.
- تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وارتفاع الاستثمار الأجنبي الناتجة عن ارتفاع عمليات التبادل التجاري مع الدول الأعضاء.
- القدرة المحدودة للمؤسسات المالية والمصارف المحلية على توفير رؤوس الأموال الكافية من أجل الاستثمار.
- ضعف الخدمات المقدمة من طرف الجزائر مقارنة مع الدول المتقدمة.
- قدرات الجزائر الحالية لا تسمح لها باكتساب ميزة تكنولوجية ابتكارية حيث يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير.
- انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية، وعدم السيطرة على السلع الداخلة والخارجة لكثرة تدفق السلع.
- نقص الوسائل المطورة لإجراء عملية التقييم الجمركي ونقص كفاءة العاملين في هذا المجال.

الخلاصة:

سعت الجزائر إلى القيام بعدة إصلاحات على مستوى ميزان المدفوعات وهذا من أجل التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي على حاله أو أسوأ مما كان عليه، حيث بقيت مداخيل الجزائر مرتبطة بصادراتها من المحروقات المرتبطة أساسا بأسعار النفط ، كما أن الأوضاع والقوانين الجزائرية أدت إلى الحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي وهذا على الرغم من تحقيقه لفوائض .

ويمكن القول أن تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، ولكن مع سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك احتمال ولو ضئيل بأن يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

خـاتـمـة عـامــة

خاتمة عامة

في ظل التحولات الحادثة في الساحة الاقتصادية الدولية ، أصبح الاندماج ضمن السوق العالمية، ضرورة ملحة و حتمية لا مفر منها، غير أن الجزائر تظل تابعة و بقوة للمحروقات، إذ تشكل هذه الأخيرة نسبة 97 % من إجمالي الصادرات و يهيمن هذا القطاع على بنية وهيكلة الاقتصاد و يزداد قوة في الوقت الذي يعرف فيه القطاع خارج المحروقات تقهقرا في مختلف القطاعات، حيث تبقى مساهمتها في نسبة الصادرات ضعيفة . لذلك تزايد اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاعات الأخرى من أجل تطويرها و تشجيعها ، حتى تتمكن من المساهمة في الصادرات و تخرج منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

بقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان عليه و هذا بالرغم من الإصلاحات والاجراءات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاحه والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات ، حيث بقيت كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، ويمكن القول أن تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، ولكن مع سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك احتمال ولو ضئيل بأن يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقدمة في بداية الدراسة فقد تم التوصل إلى الآتي:

1- **الفرضية الأولى**: نجحت الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات هي **فرضية خاطئة** بحيث أن نتائج الدراسة الوصفية تثبت عكس ذلك والتي تؤكد أن صادرات المحروقات لازالت تمثل النسبة الأكبر من اجمالي الصادرات بنسبة 97 % في حين ان الصادرات صادرات خارج المحروقات لم تتعدى نسبة 3 %.

2- **الفرضية الثانية**: تعاني الجزائر من صعوبات اقتصادية ترجع لاعتمادها بالأساس على الريع النفطي. هي **فرضية صحيحة** وذلك بما تزخر به الجزائر من خيرات طبيعية وباطنية وامكانيات بشرية تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه بقيت تابعة إلى يومنا هذا من

مشكل التبعية للريع النفطي ،والذي يتحكم بدوره بكامل المؤشرات الاقتصادية لا فازدهارها من ازدهاره وتدهورها من تدهوره.

3- **الفرضية الثالثة:** تغطي الصادرات خارج المحروقات الواردات الجزائرية. هي **فرضية خاطئة** لم تحقق الصادرات خارج المحروقات تغطية للواردات حيث أن الميزان التجاري خارج المحروقات حقق عجزا كبيرا خلال فترة الدراسة مما يدل على تخبط الاقتصاد في العديد من المشاكل وتبعيته لصادرات النفط عامة وتقلبات أسعار النفط خاصة.

النتائج:

1- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، مما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجيات للتخلص من تبعية الاقتصاد الوطني للتبعية للمحروقات.

2- على الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية نجد صادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة 03% من اجمالي الصادرات ، وبالتالي اتباع سياسة لترقية الصادرات لم يحقق تنويع وزيادة في الصادرات غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة.

3- بقي نفس التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

4- الفائض في الميزان التجاري لا يعبر بالضرورة على صحة الاقتصاد الوطني ،فأسعار النفط تتحكم مباشرة في حجم الصادرات الاجمالي وبالتالي تتحكم في الفائض والعجز بصفة مباشرة.

5- ان تحسن ميزان المدفوعات الجزائري لا يعني بالضرورة الخروج من الازمة نهائيا ما دام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فأي انخفاض لأسعار النفط يتم يرجع الاقتصاد الوطني الى نقطة الصفر وذلك لتوسع الواردات الجزائرية.

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام برفع مستويات جودة المنتوج المحلي حتى يصبح المنتوج الوطني يتوفر على مستوفيات وشروط المنافسة العالمية.

2- انتهاج استراتيجية مثلى لتوفير مناخ استثماري محلي ملائم وفعال لترقية الصادرات خارج المحروقات.

3- ضرورة الاهتمام والتركيز على قطاعي الصناعة والزراعة من اجل الوصول إلى قاعدة انتاجية والعمل على ايجاد حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين المذكورين.

4- توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع اسعار النفط للمشاريع الاستراتيجية التي تخدم الاقتصاد على المدي البعيد، وليس لزيادة اعتماده على الاسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.

5- الاهتمام اكثر بوظيفة التسويق الدولي لما يمكن لهذه الوظيفة أن تقدمه من معلومات وذلك بالقيام بدورات تكوينية وتدريبية .

6- توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الانتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من أجل التصدير.

7- اظهار اهتمام اكبر وتشجيع أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث تعاني من ضعف التنافسية وانخفاض في الانتاج و ضعف الجودة وصغر الاسواق ، إضافة إلى قدم التكنولوجيا التي تستخدمها.

8- تخفيض فاتورة الواردات وذلك لحماية المنتجات المحلية والعمل على مساعدة الشركات المحلية لزيادة الانتاج وتطويره.

9- لابد من الانضمام إلى تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى للاستفادة اكبر من عملية الاندماج والعمل على احياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط منطقة التجارة العربية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

آفاق الدراسة:

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فانه مهما حاولنا الالمام يه فدائما تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة، و تبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن ان تكون محل بحث و دراسة :

- دور الإنتاج الصناعي والزراعي في تطوير الصادرات خارج المحروقات.
- أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري.
- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. الجيلالي عجة ،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولية الى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر،2007.
2. بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة،الأردن،2008.
3. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية ،2005.
4. محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية،الاسكندرية،2009.
5. محمد فؤاد مصطفى، التصدير والاستيراد علميا وعمليا،ط2، دار النهضة العربية،القاهرة،1993.
6. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة ،2012.
7. ناصر عدون دادي ومنتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،دار المحمدية العامة،الجزائر،2003.
8. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية،ط1،مصر،2005.
9. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003.
10. عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، دار الصفاء، عمان،1999.
11. فارس فضيل ،التسويق الدولي مفاهيم عامة، مطبعة الإخوة ألموساك، ط1، الجزائر ،2010.
12. فليح حسن خليف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2004.
13. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية،الاسكندرية،2008.
14. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 2 ، عمان، 2015 .

الرسائل والأطروحات

1. الوليد قسوم ميساوي، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2007.
2. بن جلول خالد ، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1970-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.

3. بن يوسف حسينة ،ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر(2000-2010)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،جامعةالجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2011.
4. هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،دفعة2012/2011.
5. وصاف سعيدي ، نظام تأمين القرض عند التصدير-دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية- مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة مقمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،1997.
6. زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015.
7. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدونية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2012.
8. كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005.
9. مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق القيمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006.
10. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة،،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية ،2010.
11. نعيمة بوخالفي ، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001.

12. فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2013/2012.
13. قاسمي لخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2014/2013.
14. قطافي السعيد، أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2006.
15. قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند لحاج ،البويرة،2014/2013.

القوانين والمراسيم

1. مرسوم رقم 03-04، الجريدة الرسمية، العدد 43، جويلية 2003.
2. مرسوم تنفيذي رقم 93-96 ، الجريدة الرسمية، العدد16،مارس1996.

الملتقيات

1. وصاف سعيدي، التجارة الالكترونية كأداة لتنشيط الصادرات، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،جامعة ورقلة،يومي22و23 أفريل2003.
2. وصاف سعيدي، نحو استراتيجية فعالة في قطاع التصدير، الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20و21أفريل2004.
3. منير نوري وابراهيم لجلط ،المؤسسات الاقتصادية واشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف،2004.
4. سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28 و 29أكتوبر2014.

5. عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة- مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، مداخلة ضمن ملتقى دولي بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 15و16نوفمبر2011.
6. عماري جمعي، طارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف،2010.

المؤتمرات

1. خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014،جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،يومي12/11مارس2013.

المجلات

1. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمة للتجارة، مجلة الباحث،العدد11،جامعة الجزائر، 2012.
2. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي، مجلة تنمية الرافدين العدد86، جامعة الموصل، 2007 .
3. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ،مجلة الباحث،العدد1،جامعة ورقلة،2002.
4. كاظم حبيب، الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة ،بحوث اقتصادية،العدد1،1992.
5. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث،العدد02،2003.
6. عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2011)،مجلة الباحث ،العدد15 ،2015.
7. صالح تومي وعيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري(1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد12،جامعة الجزائر ،2005.

المواقع الإلكترونية:

1. طارق قندوز، السعيد قاسمي ، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات، مقاربة وصفية تحليلة، نقلا عن الموقع:
-www. kantakji.com/media/174923/tasweek.doc.

2. محمد النبيل الشيمي، تخفيض العملة متى يكون مطلوبا، نقلا عن الموقع :
- www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701

3. المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني على الموقع الالكتروني:
-http://www.douane.gov.dz

4. بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية نقلا من الموقع الإلكتروني:
- http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm .

5. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX على الموقع: –www.ALGEX.com

6. الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات على الموقع الالكتروني: -www.cagex.dz

7. موقع المنظمة العالمية للتجارة على الموقع: - www.wtoarab.org

8. المديرية العامة للجمارك على الموقع: -www.mfdgi.gov.dz

9. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين على الموقع –www.exportateur-algerie.org

10. النادي الاقتصادي الجزائري على الموقع: –www.cea.dz

11. www.elmouwatin.dz/ spip.php?page=imprimer&id_article =5141&lang=fr.

المـلاحق

الملحق رقم(01): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(1990- 2003)

البيان	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
ميزان العمليات الجارية	1.35	2.39	1.3	0.8	-1.8	-2.2	1.2	3.45	-1.12	0.02	8.93	7.6	4.36	8.84
الميزان التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	-0.3	0.2	4.1	5.69	1.28	3.36	12.30	9.61	6.70	11.14
الصادرات(FOB)	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.25	13.20	13.82	10.15	12.32	21.65	19.09	18.71	24.46
صادرات خارج المحروقات	12.35	11.97	11.0	9.9	8.6	9.7	12.6	13.18	9.77	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99
أخرى	0.53	0.47	0.5	0.6	0.3	0.5	0.6	0.64	0.38	0.41	0.59	0.56	0.60	0.47
الواردات	-9.77	-7.77	-8.3	-8	-9.2	-10.1	-9.1	-8.13	-8.87	-8.96	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32
صافي خدمات غير العوامل	-1.20	-1.35	-1.1	-1.0	-1.2	-1.3	-1.4	-1.08	-1.5	-1.84	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35
دائن	0.51	0.42	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	1.07	0.74	0.72	0.91	0.91	1.30	1.57
مدين	-1.71	-1.77	-1.8	-1.6	-1.9	-2.0	-2.2	-2.15	-2.24	-2.56	-2.36	-2.44	-2.48	-2.92
صافي دخل العوامل	-2.09	-2.21	-2.2	-1.8	-1.7	-2.2	-2.4	-2.22	-2.00	-2.29	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70
دائن	0.07	0.07	0.1	0.2	0.1	0.1	0.2	0.26	0.37	0.22	0.38	0.85	0.68	0.76
مدين	-	-	-	-1.9	-1.84	-2.31	-2.56	-2.47	-2.37	-2.51	-3.09	2.54	-2.91	-3.46
مدفوعات الفوائد	-2.16	-2.29	2.4	-1.9	-1.8	-1.3	-2.6	-2.11	-1.95	-	-	-	-	-1.18
صافي التحويلات	1.53	1.29	1.4	1.1	1.4	1.1	0.9	1.06	1.09	0.79	0.79	0.67	1.07	1.75
ميزان حساب رأس المال	**-1.57**	**-1.89**	**-1.1**	**-0.8**	**-2.5**	**-4.1**	**-3.3**	**-2.29**	**-0.66**	**-2.4**	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37
الإستثمار المباشر(صافي)	-0.04	-0.08	0.00	0.00	0.00	0.00	0.3	0.26	0.47	0.46	0.42	1.18	0.97	0.62
رأس العام(صافي)	-0.44	-1.23	0.1	-0.3	-2.4	-3.9	-3.4	-2.51	-1.33	-1.97	-1.96	-1.99	-1.32	-1.99
السحب	6.29	6.00	6.9	6.5	4.7	3.2	1.8	1.69	1.83	1.08	0.80	0.91	1.60	1.65
السداد	-6.73	-7.22	-6.8	-6.9	-7.1	-7.1	-5.2	-4.2	-3.16	-3.04	-2.76	-2.90	-2.92	-3.03
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	-1.03	-0.56	-1.2	-0.5	-0.1	-0.3	-0.2	-0.04	-0.2	-0.89	0.18	-0.06	-0.36	-0.61
الميزان الكلي	-0.22	0.5	0.2	0.00	-4.40	-6.30	-2.10	1.16	-1.78	-2.38	7.57	6.19	3.65	6.86

المصدر: **بنك الجزائر** ، مختلف النشرات الإحصائية الثلاثية

الملحق رقم(02):تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2004-2014

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان العمليات الجارية	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16	17.76	12.41	0.83	-9.43
الميزان التجاري	14.27	26.47	34.06	34.24	4.60	7.78	18.2	25.96	20.16	9.38	0.32
الصادرات(FOB)	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.88	71.73	64.37	62.95
محروقات	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.32	60.14
أخرى	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.22	1.15	1.05	2.18
الواردات	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99	-37.4	-38.9	-46.92	-51.57	-54.99	-59.67
صافي خدمات غير العوامل	-2.01	-2.27	-2.20	-4.09	-7.59	-8.69	-8.34	-8.80	-7.01	-6.82	-8.16
دائن	1.85	2.51	2.58	2.84	3.49	2.99	3.57	3.74	3.82	3.91	3.55
مدين	-3.86	-4.78	-4.78	-6.93	-11.08	-11.68	-11.9	-12.55	10.828	-10.739	-11.71
صافي دخل العوامل	-3.60	-5.08	-4.52	-1.82	-1.34	-1.31	-0.36	-2.04	-3.90	-4.51	-4.88
دائن	0.99	1.43	2.42	3.82	5.13	4.74	4.60	4.45	3.73	3.54	3.17
مدين	-4.59	-6.51	-6.94	-5.64	-6.47	-6.05	-4.96	-6.49	7.63	-8.06	-8.05
مدفوعات الفوائد	-1.29	-1.03	-0.76	-0.23	-0.19	-0.17	-0.11	-0.24	-0.13	-0.67	-0.05
صافي التحويلات	2.46	2.06	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65	2.65	3.163	2.78	3.25
ميزان حساب رأس المال	**-1.87**	**-4.24**	**-0.99**	**2.54**	**3.45**	**3.42**	**3.17**	**2.37**	**-0.36**	**-0.96**	**3.55**
الإستثمار المباشر(صافي)	0.62	1.06	1.76	1.37	2.33	2.54	3.47	2.04	1.54	1.69	1.53
رأس العام(صافي)	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77	-0.43	1.3	0.44	-1.08	-0.58	-0.38	0.51
السحب	2.12	1.41	0.98	0.51	0.84	2.19	0.57	0.06	0.26	0.06	5.95
السداد	-4.35	-4.46	-12.87	-1.28	-1.27	-0.89	-0.11	-1.14	-0.85	-0.44	-5.2
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	-0.26	-2.25	-1.08	-1.66	-0.69	-0.39	-0.49	1.1	-1.14	-2.22	1.51
الميزان الكلي	**8.99**	**16.94**	**17.73**	**29.55**	**36.99**	**3.86**	**15.32**	**20.14**	**12.05**	**0.13**	**-5.88**

المصدر: **بنك الجزائر** ، مختلف النشرات الإحصائية الثلاثية

الملحق رقم(03):تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة(2004-2014)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان العمليات الجارية	-20.43	-24.41	-24.66	-29.02	-42.74	-44	-43.97	-53.9	-58.29	-62.48	-9.43
الميزان التجاري	-17.28	-17.12	-19.55	-25.37	-36.59	-36.63	-37.93	-45.7	-50.42	-53.94	-67.28
الصادرات خارج المحروقات	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.22	1.15	1.05	2.18
الواردات	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99	-37.4	-38.9	-46.92	-51.57	-54.99	-59.67
صافي خدمات غير العوامل	-2.01	-2.27	-2.20	-4.09	-7.59	-8.69	-8.34	-8.80	-7.01	-6.82	-8.16
دائن	1.85	2.51	2.58	2.84	3.49	2.99	3.57	3.74	3.82	3.91	3.55
مدين	-3.86	-4.78	-4.78	-6.93	-11.08	-11.68	-11.9	-12.55	10.828	-10.739	-11.71
صافي دخل العوامل	-3.60	-5.08	-4.52	-1.82	-1.34	-1.31	-0.36	-2.04	-3.90	-4.51	-4.88
دائن	0.99	1.43	2.42	3.82	5.13	4.74	4.60	4.45	3.73	3.54	3.17
مدين	-4.59	-6.51	-6.94	-5.64	-6.47	-6.05	-4.96	-6.49	7.63	-8.06	-8.05
مدفوعات الفوائد	-1.29	-1.03	-0.76	-0.23	-0.19	-0.17	-0.11	-0.24	-0.13	-0.67	-0.05
صافي التحويلات	2.46	2.06	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65	2.65	3.163	2.78	3.25
ميزان حساب رأس المال	**-1.87**	**-4.24**	**-0.99**	**2.54**	**3.45**	**3.42**	**3.17**	**2.37**	**-0.36**	**-0.96**	**3.55**
الإستثمار المباشر(صافي)	0.62	1.06	1.76	1.37	2.33	2.54	3.47	2.04	1.54	1.69	1.53
رأس العام(صافي)	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77	-0.43	1.3	0.44	-1.08	-0.58	-0.38	0.51
السحب	2.12	1.41	0.98	0.51	0.84	2.19	0.57	0.06	0.26	0.06	5.95
السداد	-4.35	-4.46	-12.87	-1.28	-1.27	-0.89	-0.11	-1.14	-0.85	-0.44	-5.2
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	-0.26	-2.25	-1.08	-1.66	-0.69	-0.39	-0.49	1.41	-1.14	-2.22	1.51
الرصيد الإجمالي	**-22.3**	**-28.65**	**-25.65**	**-26.48**	**-39.29**	**-40.58**	**-40.8**	**-51.53**	**-58.65**	**-63.44**	**-63.73**

المصدر: **بنك الجزائر** ، مختلف النشرات الإحصائية الثلاثية

الملحق رقم(04): تطور الصادرات بتطور أسعار النفط للفترة (2004-2014).

السنوات	أسعار النفط	صادرات المحروقات
2004	38.53	31.55
2005	54.87	45.59
2006	66.31	53.61
2007	74.16	59.61
2008	99.33	77.19
2009	62.63	44.41
2010	80.34	56.12
2011	112.26	71.66
2012	111.18	70.58
2013	108.85	63.32
2014	99.19	58.36

- **المصدر**: - **بنك الجزائر**، النشرة الإحصائية الثلاثية ،ديسمبر2005 ديسمبر2008، مارس2014، ديسمبر2015.
- الأوبك 2005، النشرة الإحصائية السنوية،ص72.
- الأوبك، 2010، النشرة الإحصائية السنوية،ص82.
- الأوبك 2015، النشرة الإحصائية السنوية،ص83.

الملخص بالعربية والإنجليزية

ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2004–2014).

الملخص:

تعتبر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات قضية استراتيجية لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي، وهذا راجع الى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لما لها من أثر ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ،كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الأجنبي.

وباعتبار الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97 %من اجمالي صادراتها، مما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية.

الكلمات المفتاحية: ترقية الصادرات، ميزان المدفوعات، الصادرات خارج المحروقات

Abstract:

Considered to upgrade exports outside hydrocarbons strategic issue for the economies of the oil-exporting developing countries at the present time sector, and this is due to the significant role it plays in driving economic growth, as they have a positive impact on the trade balance and balance of payments, as the sole financier of exports of the state foreign exchange considered.

As Algeria and other are from developing countries that suffer from unilateral export, where oil dominates 97% of the total exports, making its economy depend on foreign markets and fluctuations in the prices of these vital material.

Keywords: Upgrade exports, balance of payments, non-hydrocarbon exports